

Distr.: General
18 May 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون
الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل إليكم طيا تقييم رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر
المرفق الأول) والمدعي العام للمحكمة (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس
الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) باتريك روبنسون

الرئيس



المرفق الأول

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

(عن الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١١)

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز
٥	ألف - التدابير المتخذة على نطاق المحكمة
٥	١ - المحكمة الإلكترونية والحفظ الإلكتروني
٥	٢ - التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الأدلة
٦	٣ - أساليب إدارة القضايا
٧	باء - التدابير المتصلة بالقضايا
٧	١ - الإجراءات التمهيدية
٨	٢ - إجراءات المحاكمة
١٧	٣ - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة
١٨	٤ - دعاوى الاستئناف
٢٤	٥ - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية
٢٤	ثالثا - الاحتفاظ بالموظفين
٢٧	رابعا - إحالة القضايا
٢٨	خامسا - التوعية

٢٩	سادسا - الضحايا والشهود
٣٠	سابعا - تعاون الدول مع المحكمة
٣٠	ثامنا - آلية تصريف الأعمال المتبقية
٣٥	تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات
٣٧	عاشرًا - خاتمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اعتمد في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ الذي قرر فيه المجلس، في الفقرة ٦ من القرار، من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة "أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة"^(١).

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضاً موجزا للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولا - مقدمة

٣ - في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٧ شخصا، وكان هناك ١٤ شخصا قيد المحاكمة، وثلاثة أشخاص في مرحلة ما قبل المحاكمة. ولا يزال هناك متهمان طليقان، هما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. وأكملت

(١) ينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ١٤ تقريراً المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤): S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٢٥ من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت المحكمة تحديات غير مسبقة، بيد أنها أحرزت أيضا تقدما منقطع النظير في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. فقد قامت المحكمة بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتسعين محاكمات على نحو متزامن، عن طريق قيام القضاة وغيرهم من الموظفين بالعمل على أكثر من قضية في آن واحد. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إنجاز النظر في محاكمة دورديفيتش ومحاكمة غوتوفينا وآخرين. ومن المتوقع الانتهاء من النظر في محاكمة بيريزيتش هذا العام. ومن المتوقع اختتام ست محاكمات في عام ٢٠١٢. وينبغي الانتهاء من النظر في محاكمة كرايتش في عام ٢٠١٤.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر حكم في قضية كانت قيد إعادة النظر. وتنتظر دائرة الاستئناف حاليا في الاستئناف المقدم ضد أربعة أحكام صادرة عن الدائرة الابتدائية. ولا يزال قضاة دائرة الاستئناف أيضا يشاركون مشاركة كاملة في قضايا الاستئناف من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأصدروا حكمين واستمعوا إلى ثلاث قضايا.

٦ - وتواصل المحكمة اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بالمحاكمات، دون التضحية بالإجراءات الواجبة. وعلى مر السنين، أبقت المحكمة باستمرار إجراءاتها قيد الاستعراض، وأدخلت مجموعة متنوعة من الإصلاحات من أجل تحسين عملها. وترد تفاصيل هذه الإصلاحات في التقرير أدناه، وتشمل استخدام المحكمة الإلكترونية والإيداع الإلكتروني، وإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأساليب إدارة القضايا.

٧ - إلا أن وتيرة المحاكمات في الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف لا تزال تتأثر بنقص الموظفين، وفقدان الموظفين من ذوي الخبرة العالية. وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الاحتفاظ بالموظفين، فقد استمرت هذه المشكلة. وبدون اتخاذ تدابير عملية وفعالة لاستبقاء الموظفين، فإن على مجلس الأمن أن يتوقع تنقيح تقديرات الانتهاء من العمل الأساسي للمحكمة في التقارير اللاحقة.

٨ - وقامت المحكمة بتحويل جميع المتهمين من ذوي المستوى المنخفض والمتوسط من جدول الدعاوى وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل المدعي العام، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد التقدم المحرز في المحاكمات المحالة التي لا تزال جارية في المنطقة.

ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

ألف - التدابير المتخذة على نطاق المحكمة

١ - المحكمة الإلكترونية والحفظ الإلكتروني

٩ - منذ عام ٢٠٠٥، ما فتئت المحكمة الإلكترونية ركيزة تقديم الأدلة في قاعات المحكمة. وقد حلت محل العملية المرهقة والبطيئة لتقديم المستندات في شكل مطبوع. وتتسم المحكمة الإلكترونية بالفعالية ولا سيما في القضايا التي تستخدم فيها وثائق ضخمة على أساس يومي. ونظراً لأن القضايا المعروضة على المحكمة تتسم بكثافة الوثائق، فإن نظام المحكمة الإلكترونية يسمح للأطراف في المحاكمة بالحصول بسرعة على المواد اللازمة لعرض القضايا، وبالتالي توفير الوقت الطويل الذي يستغرقه تحديد مكان الوثيقة وتقديمها إلى المحكمة. وفي القضايا التي يحاكم فيها عدة متهمين في قضية واحدة، يساعد هذا النظام على سرعة تحديد مكان الوثيقة المقدمة من أحد المتهمين خلال جلسة استماع. وتعتبر سرعة نشر الأدلة الوثائقية الضخمة حجر الزاوية في النظام، ولكن المزايا الأخرى للمحكمة الإلكترونية تشمل قدرة الأطراف على شرح النصوص التي يقدمونها من أجل استخدامها في المستقبل؛ والقدرة على شرح المستندات خلال إدلاء الشاهد بشهادته؛ وسرعة الوصول إلى المعلومات باستخدام وظيفة البحث المتقدم والتقارير؛ والحصول من بعد على محاضر جلسات المحاكمة.

١٠ - وبتنفيذ المحكمة لنظام الحفظ الإلكتروني، تحسنت العملية التي تحفظ الوثائق بموجبها إلى حد كبير. وفي حين أن حفظ النسخ المطبوعة كان يستغرق في الماضي فترة تصل إلى ٢٤ ساعة لتوزيعها على جميع الأطراف في المحاكمة أو الاستئناف، فإن الحفظ الإلكتروني للوثيقة وتوزيعها على الأطراف يستغرق عادة حوالي ساعة أو أقل، ويرجع ذلك إلى نظام التشغيل الآلي الكامل. كما أدى استخدام التوقيعات الإلكترونية إلى تبسيط وتعجيل عملية مناولة وتوزيع محفوظات القضايا.

٢ - التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الأدلة

١١ - في السنوات الثلاث الماضية وحدها، قامت المحكمة بتعديل العديد من قواعد الإجراءات والأدلة واعتمدت قواعد جديدة من أجل صقل إجراءاتها وجعلها أكثر فعالية.

١٢ - ففي آذار/مارس ٢٠٠٨، عدلت المحكمة المادة ٦٧ لكي تشترط على الدفاع أن يقدم إلى النيابة العامة، قبل بدء الدفاع، نسخاً من إفادات جميع الشهود الذين يعترف الدفاع استدعاءهم للشهادة في المحاكمة، إن وجدت.

١٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اعتمدت المحكمة مادة جديدة - المادة ٤٥ مكرراً ثانياً - من أجل تزويد دوائر المحكمة صراحة بصلاحيات إصدار أمر لمسجل المحكمة بتعيين محام لتمثيل مصالح المتهم عندما يكون ذلك في مصلحة العدالة.

١٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، عدلت المحكمة المادة ٦٢ (ألف)، والمادة ٦٦ (ألف) '١'، والمادة ٧٢ (ألف)، من أجل تخفيض المهل الزمنية لتقديم الدفع في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وللكشف عن المواد الداعمة للائحة الاتهام، ولإيداع الالتماسات الأولية.

١٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في أعقاب النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المنشأ لتقييم الجوانب الإجرائية والموضوعية للقضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والتوصية بأساليب تعجيلها - اعتمدت المحكمة مادة جديدة - المادة ٩٢ - خامساً، من أجل تنظيم قبول الأدلة في المحاكمة التي يتعذر فيها استدعاء الشهود بسبب التخويف والرشوة. ويمكن هذا الابتكار الإجرائي من المضي قدماً في الإجراءات الأساسية حتى في الحالات التي توجد فيها محاولات للتدخل في إقامة العدل.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عدلت المحكمة المادة ٩٤ (باء) من أجل توضيح القانون المتعلق بالإشعار القضائي بوقائع جرى البت فيها، من أجل كفالة استخدام الأطراف في المحاكمة للقواعد على نحو يتسم بالكفاءة.

٣ - أساليب إدارة القضايا

١٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شرع الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات في الاستعراض الثالث لممارسات المحكمة من أجل تقييم ما إذا كان يمكن تنفيذ مزيد من التحسينات في عمل الدوائر. وقدم الفريق العامل تقريره في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ وأوصى بإدخال عدد من الإصلاحات على إجراءات المحكمة. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمدت القضاة هذه التوصيات وقرروا إدماجها في الإجراءات الجارية.

١٨ - وكانت إحدى هذه التوصيات التي اعتمدت تتعلق باشتراط الدوائر الابتدائية على الأطراف أن يكون لديهم روتين صحيح ومتسق للإشعار بالإفادات الخطية التي تقدم بدلاً من الإدلاء بشهادة شفوية ونشرها. وكان هناك توصية أخرى للدوائر الابتدائية بأن تشترط على الأطراف تقديم الطلبات المتعلقة بقبول الأدلة بطريقة تتسم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، لتشجيع الاتفاق بين الأطراف بشأن الوقائع التي لا جدال فيها، وتسهيل قبول الإشعار القضائي بوقائع جرى البت فيها. وشملت التوصيات المعتمدة الأخرى قيام الدوائر الابتدائية بمعالجة العديد من المسائل الإجرائية والإدارية خارج قاعة المحكمة قدر الإمكان؛ واللجوء

بقدر أكبر إلى الأحكام الشفوية بدلا من القرارات الكتابية؛ وإيلاء الأولوية لترجمة المواد حسب أهميتها؛ وتجنب ترجمة ما لا لزوم له. وأخيرا، في الوقت الذي يجري فيه أقل من ست محاكمات في الوقت نفسه، أن تزيد الدوائر الابتدائية مدة الجلسات في القضايا المتبقية، كلما توفر مزيد من الوقت في قاعات المحاكمة.

باء - التدابير المتصلة بالقضايا

١٩ - على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد واصلت اتخاذ سائر التدابير التي في وسعها للتعجيل بإجراءات المحاكمة، مع احترامها الكامل لحقوق المتهمين. ويمكن الحصول على تقدير للخطوات التي اتخذتها الدوائر لكفالة سير الإجراءات بطريقة عادلة وسريعة من خلال فهم سياق كل قضية من القضايا. وعليه، يرد فيما يلي ملخص موجز للقضايا المعروضة حاليا على المحكمة، بالإضافة إلى الحلول التي اعتمدت لمواجهة التحديات المحددة التي أثارها هذه القضايا.

١ - الإجراءات التمهيدية

٢٠ - قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين هي في مرحلة ما قبل المحاكمة بعد أن أمرت دائرة الاستئناف في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠ بإعادة المحاكمة جزئيا. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدم الادعاء مذكرة المرحلة التمهيدية وقوائم الشهود والمستندات، مشيرا إلى أنه يعتزم استدعاء ٥٧ شاهدا. ومع ذلك، فقد أصبح من الواضح من الإفادات التي أدلى بها المتهمون في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أن الطرفين قد اتخذوا مواقف مختلفة فيما يتعلق بنطاق لائحة الاتهام. وبالتالي، فقد قررت الدائرة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تأجيل الموعد الذي يتعين فيه على الدفاع أن يقدم مذكرته التمهيدية. أما قرارا الدائرة الابتدائية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١١ بشأن نطاق لائحة الاتهام فهما بانتظار الطعون المتبادلة. وتم إرجاء التاريخ التقديري الذي ستجري فيه إعادة المحاكمة الجزئية إلى حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالنظر إلى عدد شهود الادعاء وإحصاءات المحاكمة الأصلية لهاراديناي وآخرين. وبالنظر إلى أن قضاة إعادة المحاكمة لن يتمكنوا من التفرغ، لأن اثنين من أعضائها وهما، القاضي هال والقاضي ديلفويتش، ينظران أيضا في محاكمة أخرى، فإن التقديرات تشير إلى أن إعادة المحاكمة ستستمر حوالي ١٣ شهرا، بداية من البيانات الاستهلاكية وحتى النطق بالحكم.

٢ - إجراءات المحاكمة

٢١ - منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تعين إجراء تنقيح طفيف لبعض التقديرات المتعلقة بإجراءات المحاكمة. وقبل التقرير الأخير، أهاب الرئيس بالقضاة والموظفين أن يقدموا تقديرات واقعية قدر الإمكان لالانتهاء من إجراءات المحاكمة، وهذا مسؤول جزئيا عن عدم تنقيح تقديرات التقرير الأخير. وحيثما كان يتعين تنقيح التقديرات، كانت الأسباب إما تعذر سيطرة المحكمة عليها، أو لأنها معقولة كليا، نظرا لحجم وتعقيد المحاكمات، والمضاعفات الناجمة عن اختيار المتهمين الدفاع عن أنفسهم، ومشاكل الموظفين المستمرة.

٢٢ - وتؤثر أزمة ملاك موظفي المحكمة في كل محاكمة على حدة، حتى عندما لا تذكر على وجه التحديد أدناه. وعندما كان يترتب على استئناف الموظفين تأثير ضار جدا على إجراءات المحاكمة، فقد تم إبرازه في هذا الفرع من التقرير. وهي مشكلة تشمل بطبيعتها سائر أعمال المحكمة. ويزداد الوضع سوءا، وأصبح قيام الرئيس بإحالة الطلبات مباشرة من القضاة التي يطلبون فيها تزويد قضاياهم بعدد كاف من الموظفين حتى يتمكنوا من الوفاء بالجدول الزمنية المتوقعة يشكل سمة عادية لعمل الرئيس. وليس من المعتاد أن يتدخل الرئيس بشكل مباشر في شؤون الموظفين، ولكن الواقع المتمثل في أن هذا الأمر أصبح روتينيا يدل على المأزق الحاد الذي تواجهه المحكمة.

٢٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، اتهم المتهم بارتكاب الجرائم التي وقعت في ١٤ بلدية في كوسوفو في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، بما في ذلك تهجير أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص والقتل الجماعي لأكثر من ٩٠٠ شخص من ألبان كوسوفو. وقد تم الوفاء بتقدير الدائرة الابتدائية بأن يصدر الحكم في شباط/فبراير ٢٠١١. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، وجدت الدائرة المتهم مذنباً في خمس تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، من خلال مشاركته في عمل إجرامي مشترك ومساعدته وتحريضه على قتل ٧٢٤ من ألبان كوسوفو (الذين وردت أسماؤهم تحديدا في الجدول المرفق بالحكم)، والتهجير والنقل القسري لمئات الآلاف من ألبان كوسوفو من أكثر من ٦٠ موقعا من المواقع المذكورة في الحكم، ولقيامه بتدمير الممتلكات الدينية والثقافية الألبانية في كوسوفو. وحكمت الدائرة على المتهم بالسجن لمدة ٢٧ عاما.

٢٤ - وقد انتهت ولاية القاضي بار كر، الذي ترأس هيئة المحكمة في هذه المحاكمة، مع النطق بالحكم، وغادر القاضي بار كر المحكمة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١. ولم يعين خلف له وفقا للتقليص الإجمالي للمحكمة وفقا لاستراتيجية الإنجاز. وتود المحكمة أن تشي على

الجهود الدؤوبة والحيثية التي بذلها القاضي باركر، الذي أصدر عددا قياسيا من الأحكام خلال خدمته في المحكمة وأجرى عمليتين لتقصي الحقائق.

٢٥ - وتتعلق قضية المدعي العام ضد أني غوتوفينا وآخرين، وفيها ثلاثة متهمين، بتسع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب التي زعم أنها ارتكبت ضد السكان الصرب في ١٤ بلدية في الجزء الجنوبي من منطقة كرايينا في جمهورية كرواتيا في عام ١٩٩٥. وهذه هي المحاكمة الأولى المعروضة على المحكمة التي تنطوي على جرائم زعم أنها ارتكبت ضد السكان الصرب في كرواتيا. وقد صدر الحكم الذي كان صدوره متوقعا مبدئيا في مطلع آذار/مارس، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقد أدين أني غوتوفينا، الذي يحمل رتبة عقيد في الجيش الكرواتي وقائد مقاطعة سبليت العسكرية، وملادين مار كاتش، الذي كان يشغل وظيفة مساعد وزير الداخلية المسؤول عن شؤون الشرطة الخاصة، بارتكاب جرائم الاضطهاد والتهجير والنهب، والتدمير الوحشي، وبارتكاب جرمي قتل عمد، وارتكاب أفعال غير إنسانية والمعاملة القاسية. وحكم عليهما بالسجن لمدة ٢٤ و ١٨ عاما، على التوالي. وتمت تبرئة إيفان تشيرماك، الذي كان قائد حامية كنين، من جميع التهم المنسوبة إليه.

٢٦ - وفي قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش، المتهم بارتكاب ١٣ جريمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب التي ادعى بأنها ارتكبت في سرايفو وزغرب، وسريبرينيتسا. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، تم إرجاء التقدير المتعلق بإنجاز هذه المحاكمة لمدة شهرين.

٢٧ - ولا يزال الدفاع يواجه صعوبات في جدولة آخر شهوده. وعلى الرغم من كثرة التدخلات وإصدار مذكرات استدعاء من قبل الدائرة، فقد تعذر تجنب تأجيل الإجراءات. وعلى النحو المبين في التقرير السابق كمخاطر، فقد أثر قيام الادعاء بإعادة فتح مرافعته لإتاحة قبول مواد من يوميات ملاديتش في اختتام مرحلة تقديم الأدلة في المحاكمة. وعلاوة على ذلك، فقد اضطر القضاة إلى توزيع اهتمامهم بين هذه المحاكمة وغيرها، نظرا لأن أحد القضاة مكلف بقضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، ولأن القاضي الذي يرأس هيئة المحكمة مكلف أيضا برئاسة إعادة المحاكمة الجزئية في قضية هاراديناج وآخرين. وتم الاستماع إلى الحجج الختامية للأطراف في آذار/مارس ٢٠١١، ومن المتوقع أن يتم صدور الحكم في آب/أغسطس ٢٠١١.

٢٨ - وفي قضية المدعي العام ضد جوفيك ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش وآخرين وجهت للمتهمين تهم ارتكاب أربع جرائم من الجرائم ضد الإنسانية وجريمة واحدة من

جرائم الحرب. ولا يزال التقدير المتعلق بهذه القضية هو نفسه كما في التقرير السابق، وهذا يعتبر إنجازا ملحوظا في ضوء جميع الصعوبات المفصلة أدناه. وظلت هذه القضية على المسار الصحيح نظرا للإدارة التي طبقتها الدائرة الابتدائية على القضية والتي اتسمت بالعناية والفعالية.

٢٩ - وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ تم إغلاق قضية الادعاء، وصدر القرار وفقا للمادة ٩٨ مكررا في ٥ أيار/مايو ٢٠١١. ولا تزال العوامل التي تم وصفها في التقارير السابقة بأنها تؤثر على سرعة المحاكمة وهي - فريق الدفاع الجديد نسبيا عن سيماتوفيتش، والوضع الصحي لـ ستانيسيتش - تؤثر على جدولة هذه القضية. وقامت الدائرة الابتدائية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بزيادة وقت انعقادها العادي إلى ثلاثة أيام في الأسبوع. وحتى الآن، لم يكن من الممكن انعقاد المحكمة لأكثر من ثلاثة أيام في الأسبوع نظرا لاعتلال صحة ستانيسيتش وانشغال القضاة في محاكمات أخرى. وقد أدى التقليل من عدد أسابيع انعقاد الجلسات إلى مشاكل فيما يتعلق بجدولة الشهود، نظرا لأن بقاء الشهود على أهبة الاستعداد في لاهاي هو أمر أكثر صعوبة. وقد سعت الدائرة سعيًا حثيثًا لاستيعاب الشهود، وقامت بترتيب جلسات إضافية بمهلة قصيرة، من أجل تسهيل عودة الشهود في وقت مبكر. وقامت الدائرة وموظفو الدعم القانوني لديها بالنظر في هذه القضية بالتوازي مع قضايا أخرى (الرئيس القاضي أوري والقاضي غوانزا في قضية غوتوفينا وآخرين؛ والقاضي بيكار في قضية بيريزيتش)، عن طريق الإدارة الصارمة للجدول الزمني للمحكمة. وقررت الدائرة منح الدفاع مهلة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتحضير قضاياها، وهذا القرار هو حاليا قيد الاستئناف. ومن المقرر أن يصدر الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٢، على الرغم من أن هذا التقدير هو تقدير مؤقت، بسبب العوامل المذكورة أعلاه - ولا سيما صحة ستانيسيتش وطول قضايا الدفاع غير المعلوم.

٣٠ - وتعتبر قضية المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين، التي تشمل ست متهمين، قضية معقدة بصورة استثنائية، تتعلق بـ ٢٦ جريمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتتصل بحوالي ٧٠ موقعا من أماكن الجريمة، ادعى بأن كروات البوسنة ارتكبوها ضد مسلمي البوسنة في البوسنة والهرسك في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى حوالي نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتم إرجاء الموعد المقرر لصدر الحكم أربعة أشهر. ويعزى السبب الذي ساهم في تنقيح التقدير إلى تعقيد القضية وارتفاع معدل دوران الموظفين ونقص عددهم.

٣١ - وبالإضافة إلى جلسات الاستماع في المحكمة، فإن الكمية الهائلة من العمل خارج المحكمة التي تولدت عن هذه القضية قد تحملها سجل المحكمة: فمنذ بدء المحاكمة، قامت الدائرة بمعالجة أكثر من ٥٥٠ التماسا خطيا وأصدرت حتى الآن ٧٣٣ قرارا خطيا. وكان بعض هذه الاقتراحات معقدا للغاية، بما في ذلك طلبات قبول ٧٣٥ من الوقائع التي تم البت فيها وقبول أكثر من ٥٠٠٠ مستند من الدفاع. وأصدرت الدائرة العديد من القرارات الكتابية والشفوية بشأن طلبات قبول الأدلة من خلال ٢٠٨ من الشهود الذين أدلوا بشهادة شفوية. وقامت الدائرة بتحليل ٢٣٦ بيانا خطيا تتعلق بقبول الأدلة عملا بالمادة ٩٢ مكررا. وحتى الآن، تم قبول ٨٧٥ ٩ مستندا كأدلة. وتولد عن هذه المحاكمة ما يزيد على ٥٢٠٠٠ صفحة.

٣٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أعلنت الدائرة الابتدائية انتهاء مرحلة الدفاع في المحاكمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدم برلتيش التماساً لتنحية أحد القضاة من هيئة المحاكمة وطلباً لتأجيل الإجراءات إلى حين البت في الالتماس. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أوقفت الدائرة الابتدائية الإجراءات مؤقتاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، رفض الرئيس التماس التنحية، واستأنفت الدائرة الابتدائية الإجراءات، وأصدرت على الفور العديد من القرارات التي كانت معلقة. وتأخرت المحاكمة أيضاً بسبب تقديم عدد من الطلبات المعقدة. فقد التمس برالياك من الدائرة الابتدائية قبول ما يربو على ١٥٠ إفادة خطية من الشهود بدلاً من الشهادة الشفوية. وفي صيف عام ٢٠١٠، قدم المدعي العام طلباً لإعادة فتح قضيته بسبب اكتشاف مذكرات ملاديتش؛ وحظي الطلب بالقبول. ورداً على ذلك، قدمت أربعة أفرقة دفاع طلبات لإعادة فتح قضاياها. ووافقت الدائرة جزئياً على أحد هذه الطلبات.

٣٣ - وبعد الانتهاء من مرافعات الدفاع، تناولت الدائرة ما مجموعه ١٢ طلباً بتمديد مهل تقديم التقارير الموجزة النهائية. ورفضت الدائرة جزئياً معظم تلك الطلبات. وقُدمت جميع التقارير الموجزة النهائية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية ابتداءً من ٧ شباط/فبراير ٢٠١١. وخلال المرافعات الشفوية، أثار بعض الأطراف مسائل قانونية جديدة التي استدعت رداً من جانب الأطراف المقابلة. وانتهت المرافعات الختامية في ٢ آذار/مارس ٢٠١١، وأعلنت الدائرة الابتدائية بعد ذلك انتهاء جلسات الاستماع.

٣٤ - ويعمل رئيس جلسات المحاكمة القاضي أنطونيني أيضاً رئيساً لجلسات المحاكمة في قضية شيشيلي، بينما يشارك القاضي ميندوا في هيئة المحكمة في قضية توليمير. وعلاوة على ذلك، كان لارتفاع معدل دوران الموظفين تأثير في عمل الدائرة. فمنذ بداية المحاكمة، انتُدب

أربعة موظفين مختلفين من الموظفين القانونيين الأقدم برتبة ف-٥ للعمل في هذه القضية على التوالي، بالإضافة إلى اثنين مختلفين من الموظفين القانونيين برتبة ف-٤، وثلاثة موظفين قانونيين مختلفين برتبة ف-٣. وفي الوقت الراهن، يتألف فريق الدعم القانوني من سبعة موظفين قانونيين معاونين برتبة ف-٢، سيُنقل أحدهم إلى فريق محاكمة آخر بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١١ دون أن يحل محله موظف آخر. ويعمل الموظف القانوني برتبة ف-٤ حالياً برتبة ف-٥ بالإنبابة في قضيتي برلن وشيشيلي. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك موظف قانوني برتبة ف-٤ يعمل في قضية برلن وآخرين. وكان أحد الموظفين القانونيين معاونين برتبة ف-٢ يعمل برتبة ف-٣ بالإنبابة؛ لكن في آذار/مارس ٢٠١١، استأنفت الوظيفة التي كانت تعمل برتبة ف-٣ بالإنبابة مهامها السابقة برتبة ف-٢، ولم يحل محلها أحد، مما يعني أن الفريق يعمل بموظف واحد برتبة ف-٣ فحسب. وتؤثر تعيينات القضاة في محاكمات أخرى والتناقص المستمر في عدد الموظفين في هذه المحاكمة على المدة اللازمة للدائرة لإعداد الحكم. وفي هذه الظروف وفي ظل تعقيد القضية، يُتوقع أن يصدر الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٥ - ومن المرجح أن يكون الحكم النهائي في قضية برلن أطول حكم يصدر في تاريخ المحكمة، علماً بأن هذه المحاكمة لا تزال تعاني من مشاكل تتعلق بملاك الموظفين. ومن ثم، فقد لا يكون هناك بد من إرجاء إصدار الحكم مجدداً نظراً إلى أن حالة ملاك الموظفين في المحكمة لا تنفك تزداد سوءاً.

٣٦ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وُجّهت تسع تهم إلى المتهم الذي يتولى الدفاع عن نفسه، تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب وأعرافها، يُدعى بأنها ارتكبت على أراضي كرواتيا وفي أجزاء كبيرة من البوسنة والهرسك وفي فويفودينا، صربيا، في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد أُرجئ الموعد المقدر لإصدار الحكم ثلاثة أشهر. أما العوامل التي تبرر هذا الإرجاء، فتشمل الممارسة المبالغ فيها لتقديم الالتماسات وتناقص عدد الموظفين.

٣٧ - وسعيًا إلى معالجة المسائل الإجرائية المتعلقة بالالتماسات التي لم يُبت فيها وتمويل إجراءات الدفاع عن شيشيلي، وحالته الصحية، عقدت الدائرة الابتدائية جلستي استماع إداريتين في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مما مكّن الدائرة من التوصل إلى حلول عملية مع الأطراف لبعض هذه الصعوبات. ورغم التحديات الكثيرة التي صودفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استطاعت الدائرة الابتدائية عقد جلسة الاستماع الحاسمة عملاً بالمادة ٩٨ مكرراً في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١١،

وأصدرت القرار بموجب المادة ٩٨ مكرراً في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ بأغلبية الأصوات برفض طلب تبرئة شيشيلي - أعرب القاضي أنطونيني عن رأي مخالف جزئياً - وخلصت إلى أن أي دائرة يمكن أن تُدينه، بوجه خاص، لقيامه بالتحريض على ارتكاب الجرائم المزعومة في كل قهمة واردة في لائحة الاتهام، ولا سيما بفعل خطاباته المفعمة بالكراهية. وبذلك، أتاح صدور القرار في إطار المادة ٩٨ مكرراً البدء بمرافعة الدفاع. وأقرت الدائرة الابتدائية كمية ضخمة من الأدلة الخطية الواردة من شهود تعذر حضورهم والتي كان الحصول عليها غير متاح بوسائل أخرى، سعياً إلى التعجيل في الإجراءات. ومنذ بدء المحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة الابتدائية حوالي ٤٢٠ قراراً خطياً وحوالي ١٠٠ قرار شفوي، بما في ذلك ٤٩ قراراً خطياً و ١١ قراراً شفوياً في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١١.

٣٨ - وفي هذه المرحلة، كان من الصعب جداً على الدائرة الابتدائية أن تشير إلى موعد انتهائها من هذه القضية، لأن ذلك يعتمد على قرار الدائرة الابتدائية المتعلق بالطلب الشفوي الذي قدّمه شيشيلي في نهاية القرار الصادر في إطار المادة ٩٨ مكرراً. وكان شيشيلي قد أشار سابقاً إلى أنه يحتاج إلى عامين للتحضير لقضيته ما لم تُوفر له الأموال للدفاع عنه. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية قراراً بشأن تمويل الدفاع عن شيشيلي، يوعز إلى قلم المحكمة بتمويل فريق الدفاع عن شيشيلي بما يصل إلى نسبة ٥٠ في المائة من المبلغ المخصص لمتهم معوز تماماً، إدراكاً منها للأثر المحتمل لهذه المسألة على نتيجة المحاكمة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدم قلم المحكمة استئنافاً ضد هذا القرار، لكن دائرة الاستئناف قابلته بالرفض. ويصعب إلى الآن معرفة ما إذا كان شيشيلي سيقوم بتعيين وكيل للدفاع عنه، نظراً لأنه حدد خمسة شروط للقيام بذلك، تشمل تمويل دفاعه بأثر رجعي خلافاً للقرار الصادر عن الدائرة الابتدائية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وسعيًا إلى تقييم مدى تأثير وضع شيشيلي الصحي على تقديم مرافعة الدفاع في إطار محاكمة معقدة كهذه، أمرت الدائرة الابتدائية قلم المحكمة بتعيين فريق مؤلف من ثلاثة خبراء ذوي شهرة عالمية لدراسة حالة شيشيلي الطبية. ورفض شيشيلي أن يخضع لفحص الطبيب الإنكليزي الأخصائي بأمراض القلب، وبالتالي فلن تتلقى الدائرة الابتدائية سوى تقرير جزئي من الخبيرين الآخرين.

٣٩ - ويجب التشديد أيضاً على أن فريق المحامين المعاون للدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي يعاني من نقص في عدد الموظفين: ففي بداية القضية، كان الفريق يتألف من سبعة موظفين؛ ونظراً إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين العاملين في هذه القضية، بات الفريق يتألف حالياً من ثلاثة موظفين فقط وزميل واحد. وهذا ما يؤثر سلباً على عمل الدائرة الابتدائية

ككل، وبوجه خاص على معدل البت في الالتماسات والتخلص منها وتحليل الأدلة. وما يؤثر على هذه القضية أيضاً هو أن الدائرة الابتدائية تعمل بلغات ثلاث، البوسنية/الكرواتية/الصربية، والإنكليزية، والفرنسية. والموعد المقدّر لإصدار الحكم هو أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لكنه يُعتبر مؤقتاً.

٤٠ - وفي قضية المدعي العام ضد ميكو ستانيسيتش وستويان زوبليانين، وُجّهت إلى المتهمين ١٠ تهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، يُدعى بأنها ارتُكبت بالتواطؤ مع أفراد آخرين تابعين لعصابة إجرامية ضد مسلمي البوسنة وكروات البوسنة في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وما زال الجدول الزمني المقدّر لهذه القضية مماثل لما ورد في التقرير السابق. وهذا إنجاز جدير بالملاحظة بالنظر إلى جميع التحديات التي صادفتها الدائرة الابتدائية وتغلبت عليها حفاظاً على الجدول الزمني المقرر لهذه المحاكمة.

٤١ - والنطاق الجغرافي لللائحة الاتهام في هذه القضية واسع، ويشمل عدداً من البلديات يماثل العدد الوارد في محاكمة كارادزيتش. وأُغلقت مرافعة الادعاء في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، وكانت قد بدأت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. واستمعت الدائرة الابتدائية خلال تلك الفترة إلى ١٢٥ شاهداً على مدى ٢٣٨ يوماً من أيام عمل المحكمة. وتم قبول الأدلة من ٣٩ شاهداً إضافياً خطأً. وتشمل الأرقام الشهود الـ ٤٤ الإضافيين الذين كان ينبغي منحهم وقتاً إضافياً، وقد أدلى ٢١ من هؤلاء الشهود بشهادتهم شخصياً، في حين تم قبول شهادة ١٢ آخرين خطأً. وجرى سحب الشهود الـ ١١ المتبقين نتيجة للمفاوضات الناجحة بين الأطراف بشأن الأساس الوقائي المتفق عليه، مما أدى إلى تحقيق وفورات للمحكمة في الوقت والموارد. ومُنحت هيئة الادعاء الوقت الكامل المخصص لمرافعتها الرئيسية والبالغ ٢٩٥ ساعة، واستخدمت ما مجموعه ٢٨٧ ساعة بالإضافة إلى ٥٦ ساعة لإعادة الاستجواب. واستغرقت مواجهة الدفاع للشهود واستجوابهم ٢٩٥ ساعة بالإضافة إلى أسئلة هيئة المحكمة التي تطلبت ٢٨ ساعة إضافية. وطرحت جميع الأطراف خلال مرافعة الادعاء، مسائل إجرائية متعددة ومعقدة، واستلزم الخوض في هذه المسائل الساعات الـ ١٦٤ المتبقية من وقت المحكمة. وأصدرت الدائرة خلال مرافعة الادعاء، ما مجموعه ٩٥ قراراً خطأً و ٧٤ قراراً شفوياً، مما استدعى بذل جهود كبيرة بالنظر إلى استمرار تدني عدد الموظفين في قضية بهذا الحجم وبهذا التعقيد.

٤٢ - ولم يختَر أي من فريقَي الدفاع طلب التبرئة عملاً بالمادة ٩٨ مكرراً، مما مكن الدائرة من تحديد موعد بدء مرافعة الدفاع مع تأجيل وجيز لإتاحة الفرصة لفريقي الدفاع

للإعداد النهائي لدفاعهما. وقُدمت قوائم شهود الدفاع والملفات ذات الصلة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١، وعقدت جلسة دفاع تمهيدية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١. وبدأ تقديم الأدلة للدفاع عن ستانيشيتش في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. واستنادا إلى أحدث المعلومات المتاحة، تتوقع الدائرة الابتدائية حاليا إمكانية انتهاء الدفاع عن كلا المتهمين من تقديم الأدلة بحلول نهاية عام ٢٠١١، مع اختتام المرافعات في أوائل عام ٢٠١٢. ومن المتوقع بعد ذلك أن يصدر الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٣ - وكما هو الحال في مرحلة الادعاء في المحاكمة، تتوقع الدائرة أن تتعقد باستمرار لمدة خمسة أيام في الأسبوع، وذلك رهنا بشرط تخصيص القضاة الثلاثة كلهم لمحاکمات أخرى يُستمع إليها في وقت واحد (قاضٍ لمحكمة شيشلي، وقاضيان لإعادة محاكمة هاراديناغ وآخرين، جزئيا)، بالإضافة إلى عدد من مسائل انتهاك حرمة المحكمة والمسائل المتنوعة الجارية الأخرى في كل من مرحلتَي الاستئناف والمحاكمة. ويلزم تعديل الجدول الزمني للمحاكمات لاستيعاب هذه المسائل الأخرى، مما قد يكون له أثر كبير على تاريخ الإنجاز المتوقع.

٤٤ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، وُجهت إلى المتهم، الرئيس السابق لجمهورية صربسكا، ١١ تهمة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب في سراييفو وسريبرينيتشا و ٢٠ بلدية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وقد تم زيادة تقدير إنجاز المحاكمة بستة أشهر تقريبا.

٤٥ - ولا يزال الاستخدام المستفيض للمادة ٩٢ مكررا ثانيا كوسيلة لتقديم أدلة الادعاء يؤثر على سرعة المحاكمة. ورغم أن المادة ٩٢ مكررا ثانيا تشكل تدبيرا داخل المحكمة موفرا للوقت يُقدم من خلاله بيان خطي بدلا عن الشهادة الشفوية، فإنه يجب على الدائرة تحليل الأدلة المكتوبة، التي تتكون في بعض الحالات من مئات الصفحات، وهو ما قد يضيف إلى الوقت اللازم لإعداد الحكم. وإضافة إلى ذلك، ونظرا للطابع الضخم للغاية للأدلة الخطية، من الضروري أيضا في كثير من الأحيان منح كاراديتش وقتا لاستجواب كل شاهد من الشهود أطول بكثير من الوقت الذي يستغرقه الادعاء العام في الاستجواب الرئيسي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اتخذت الدائرة موقفا أكثر حزما في ضمان التقيد بالحدود الزمنية التي وضعتها الدائرة لاستجواب الشهود. وقد أدى هذا الموقف الأكثر حزما إلى انخفاض إجمالي الوقت الذي استغرقه كاراديتش في استجواب بعض الشهود. وعلاوة على ذلك، لا تزال القضية تعاني من ضخامة كمية المواد التي كشف عنها الادعاء، مما حدا بالدائرة الابتدائية إلى تعليق المحاكمة مرتين من أجل منح كاراديتش الوقت اللازم لتحليل تلك المواد.

وفيما يتصل بتعليق المحاكمة الأخير، رغم أن كاراديتش طلب تأجيلا مدته ثلاثة أشهر، رأت الدائرة، في ضوء حجم المواد التي تم الكشف عنها في إطار المادة ٦٨، أن فترة ستة أسابيع أكثر ملاءمة. ثم مُددت هذه الفترة أسبوعين للسماح لكاراديتش باستعراض دفعة كبيرة لاحقة من المواد التي كشف عنها الادعاء.

٤٦ - وكما هو الحال مع المحاكمات الجارية الأخرى، وفي ضوء اتساع نطاق هذه القضية، يعاني الفريق القانوني المكلف بدائرة كاراديتش من نقص في عدد الموظفين، ويرتفع فيه معدل الدوران. وسيظل هذا النقص في الموظفين يؤثر على الوقت اللازم للتعامل مع الالتماسات الجارية والمسائل العملية التي تنشأ أثناء سير المحاكمة، وإجراء ما يلزم من تحليل للأدلة. ومنذ بدء الإجراءات، تمكنت الدائرة الابتدائية من التعامل مع عبء عمل كبير خارج قاعة المحكمة، بحيث نظرت في ما يقرب من ٤٦٠ التماسا وأصدرت ٣٥٧ قرارا خطيا. وقُبل بالفعل أكثر من ٣٥٠٠ وثيقة كأدلة، واستُمع إلى ٦٨ شاهدا بناء على طلب الادعاء، وأُحيط قضائيا بما يقارب ٢٣٠٠ واقعة تم البت فيها. وأحدث تقدير لإنجاز هذه المحاكمة هو حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤٧ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، وُجهت إلى المتهم، الذي يدافع عن نفسه، ثماني تُهم بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والقتل العمد والتصفية الجسدية والنقل القسري، نشأت عن أحداث دارت في أكثر من ٢٠ موقع جريمة. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، زادت المدة التقديرية لإنجاز المحاكمة خمسة أشهر تقريبا.

٤٨ - ومع ذلك، تتواصل المحاكمة بصورة مطردة، رغم التزامات رئيس المحكمة، فلوغ، بالعمل في قضية دورديفيتش في جزء من الفترة المشمولة بهذا التقرير، والقاضي ميندوا في قضية برليتش وآخرين، ورغم الصعوبات الناجمة عن اختيار توليمير الدفاع عن نفسه. وبعد صدور الحكم في قضية دورديفيتش في شباط/فراير ٢٠١١، تمكن القاضي فلوغ من تكريس مزيد من الوقت لهذه القضية. وتنقيح المدة المتوقعة للمحاكمة يستند إلى حد كبير إلى التقديرات المنقحة للادعاء بالنسبة للوقت اللازم لإنجاز أدلة ما تبقى من الشهود. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، طلب الادعاء وقتا أطول بكثير للانتهاء من مرافعته، بالتحديد حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومع ذلك، أشارت الدائرة إلى توقعها أن يتم الانتهاء من مرافعة الادعاء بحلول إجازة صيف عام ٢٠١١، وأوضحت ضرورة اتخاذ بعض التدابير بغرض ضمان مضي ما تبقى من مرافعة الادعاء بأسرع ما يمكن. وقدم الادعاء للدائرة جدولا زمنيا منقحا للشهود من أجل الفترة المتبقية من مرافعة الادعاء، وهو ما يتفق مع تعليمات الدائرة باستكمال مرافعته قبل إجازة الصيف. وفي محاولة أخرى للالتزام

بتعليمات الدائرة، قدم الادعاء التماسا مؤخرا لتحويل بعض الشهود الشفهيين إلى شهود في إطار المادة ٩٢ مكررا ثانيا وذلك للحد من وقت الاستجواب الرئيسي. وإضافة إلى ذلك، سحب الادعاء بعض الشهود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وافقت الدائرة على التماس قدمه الادعاء يطلب فيه إضافة مذكرات راتكو ملاديتش والمواد الأخرى ذات الصلة إلى قائمة أدلتها. ووافقت الدائرة على التأجيل لمدة ثلاثة أسابيع استجابة لطلب توليمير التأجيل لما يقرب من ستة أسابيع ليتمكن من مراجعة الوثائق التي قدمت مؤخرا. وفيما يتعلق بتقدير الوقت اللازم لإعداد الحكم، ستكون هناك حاجة إلى قدر كبير من الوقت، على غرار القضايا المعقدة الأخرى. ونظرا للتغيير في تقدير مرافعة الادعاء وصياغة الحكم، يقدر الآن إنجاز القضية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٤٩ - وجدير بالذكر، أن توليمير لو كان قد نُقل في وقت سابق إلى عهدة المحكمة، لكان من الممكن أن يحاكم مع المتهمين معه في محاكمة بوبوفيتش وآخرين. ولكنه يحاكم، على أية حال، الآن وحده في قضية منفصلة.

٥٠ - ومما يستحق الثناء بوجه عام، أن الدوائر الابتدائية في المحكمة تمكنت من الالتزام بالتقديرات الواردة في التقرير الأخير لاستراتيجية الإنجاز أو من التقليل من الآثار السلبية على تقديرات المحاكمة التي سببتها العوامل إما الخارجة عن نطاق سيطرة الدائرة أو المعقولة تماما في جميع الظروف. وهذا هو الحال خاصة في ضوء الأزمة الحادة في التوظيف التي عانت منها المحكمة باستمرار لسنوات.

٣ - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٥١ - ظلت الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة تعرقل إقامة العدل من قبل المحكمة؛ إلا أن المحكمة تتخذ ما بوسعها من تدابير لكفالة البت في جميع قضايا انتهاك حرمة المحكمة في أقرب وقت ممكن ودون تعطيل المحاكمات الجارية.

٥٢ - وما زالت قضية المدعي العام ضد شوكت كباشي معلقة ريثما يتم القبض عليه ونقله إلى لاهاي.

٥٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وجهت إلى المتهم تهمة انتهاك حرمة المحكمة بسبب الكشف العمد في أحد كتبه عن معلومات تحدد هوية ١١ شاهدا من الشهود المتمتعين بالحماية. وقد تم زيادة التقديرات المنقحة لإنجاز المحاكمة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة ستة أشهر تقريبا. وتم تحديد موعد للمحاكمة فور رفض دائرة عُينت خصيصا طلب شيشيلي تنحية اثنين من القضاة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعقدت جلسة

تمهيدية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، بدأت المحاكمة بعدها مباشرة. واستمع إلى مرافعة الادعاء صديق المحكمة، وأغلقت في نفس اليوم. وتقدم شيشيلي بالتماس لتأجيل بدء مرافعة محامي الدفاع عنه ريثما تبت دائرة الاستئناف في تمويل ذلك المحامي. ومن المتوقع صدور الحكم بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥٤ - وفي قضية المدعي العام ضد يلينا راسيتش، تواجه المتهمة خمس تهم بانتهاك حرمة المحكمة نشأت عن الادعاء بتزويدها الدفاع بشهادات زور ليستخدمها في قضية لوكيتش ولوكيتش. ومثلت راسيتش أمام المحكمة مثولا أوليا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومنحت إفراجا مؤقتا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وانعقدت جلسة تمهيدية في ٤ شباط/فبراير ٢٠١١ أعلن فيها قاضي التحقيق خطة العمل لهذه القضية. ويجري التحضير للمحاكمة، وتدل المؤشرات الراهنة على أن مرافعة الادعاء تتألف من ١٩ شاهدا، سيطلب الادعاء من ١١ شاهدا منهم تقديم الأدلة خطيا فقط، مع الاستماع إلى ٨ أشخاص شخصا، ومع تقدير الوقت المخصص لذلك من ٥ إلى ٧ أيام في المحكمة. وقد أشار الدفاع بالفعل إلى اعتزامه استدعاء أربعة شهود من الشهود الخمسة شخصا وسيحتاج إلى ما بين أربع وخمس جلسات استماع للقيام بذلك. ويتوقع صدور الحكم بعد وقت قصير من اختتام جلسات الاستماع.

٥٥ - وقد اعترضت فلورانس هارتمان على إدانتها بتهمة انتهاك حرمة المحكمة بالإفصاح عن معلومات متعلقة بقضية سلوبودان ميلوسيفيتش في انتهاك لأوامر الدائرة. وتنظر دائرة الاستئناف فعليا في التماس هارتمان، وسيصدر حكم بشأنه في الوقت المناسب.

٤ - دعاوى الاستئناف

٥٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، أُصدر حكم واحد في قضية إعادة النظر في أحد الأحكام. وتوجد حالياً دعاوى باستئناف أربعة أحكام ابتدائية قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

٥٧ - وقد أُدخِلَت تنقيحات كبيرة على الجدول الزمني لدعاوى الاستئناف الوارد في هذا التقرير المقدم إلى مجلس الأمن نظراً لعدد من العوامل ذات الصلة بوتيرة إجراءات الاستئناف بالمحكمة. فأولاً، أدى النقص الحاد في ملاك الموظفين إلى تنقيح الوقت المقدّر لإنجاز جميع دعاوى الاستئناف. وثانياً، طُبِّقَت منهجية جديدة تتسم بطابع تجريبي أكبر على توقعات مدة النظر في دعاوى الاستئناف؛ ورغم أن اتباع هذا النهج أسفر عما أُدخِل من تنقيحات كبيرة على التقديرات في هذا التقرير، فإن الهدف من التنقيحات في الأجل الطويل هو تقديم جداول زمنية إلى مجلس الأمن يؤمل أن تبقى كما هي حتى نهاية عمل المحكمة - رهناً

بتنقيحها لدواعي الأزمة في ملاك الموظفين. وثالثاً، تم إيراد عدد من التحديات والحلول لها بالتفصيل أدناه، من بينها فرض حدود على تعديل أسباب الاستئناف، وتنظيم صياغة الأحكام، وتحديد أولويات العمل.

ملاك الموظفين

٥٨ - لقد كان للمشاكل العامة المتعلقة بملاك الموظفين التي سبق التنبؤ بها في تقارير سابقة تأثير خطير على دعاوى الاستئناف بالمحكمة. فمنذ فترة، كان يجري تحويل الموظفين إلى الدوائر الابتدائية في محاولة لإنجاز الإجراءات في المحكمة. واتباع مثل هذا النهج بتخصيص موارد المحكمة المحدودة معقول تماماً نظراً للضغوط الماثلة لإنجاز جميع المحاكمات، إلا أن ذلك أدى بالضرورة إلى حدوث نقص حاد في ملاك الموظفين بدائرة الاستئناف. ومن الأمور التي أدت إلى تفاقم المشكلة أن الموظفين ذوي الخبرة في دائرة الاستئناف يتركون المحكمة سعياً للحصول على عمل أكثر أمناً في مكان آخر. وفي الوقت الراهن، يوجد قيد النظر ثلاث قضايا استئناف ضد أحكام، وقضية واحدة في مرحلة الإخطار المبكر بالاستئناف، إلا أن الملاك الوظيفي المتوافر لهذه القضايا لا يكفي إلا لدعم استئنافين. ومع انتهاء المزيد من المحاكمات، سيعاد نشر الموظفين العاملين على مستوى المحاكمات الابتدائية إلى دائرة الاستئناف؛ بيد أنه في غضون ذلك، أثر نقص الموظفين في دائرة الاستئناف تأثيراً سلبياً على وتيرة دعاوى الاستئناف. وقد يزداد الوضع سوءاً لأن من المتوقع أن تستمر معاناة دائرة الاستئناف من مشاكل نقص الموظفين في الفترة المتبقية من عام ٢٠١١.

التقديرات

٥٩ - يجدر إيراد كلمة موجزة عن فن تقدير المدة التي تستغرقها دعاوى الاستئناف. فالتقديرات الخاصة بكل دعوى من دعاوى الاستئناف ليست موعداً نهائياً محدداً لإنجازها، بل هي بالأحرى مجرد تقديرات. ومع ذلك، فقد ضاعفت المحكمة جهودها لتوخي المزيد من الدقة في وضع التقديرات لإجراءات الاستئناف فيها:

(أ) أثر تنقيح التوقعات. مُدِّد المحاكمات - ما برحت الدوائر الابتدائية تنقح دورياً توقعاتها بشأن إنجاز المحاكمات الجارية. وحين تُنقَح المدة التقديرية لمحاكمة ما، يترتب على ذلك آثار ثانوية على دعاوى الاستئناف اللاحقة. وعلاوة على ذلك، فإن أحد الأسباب الرئيسية لتنقيح تقديرات المحاكمة هو حجم المحاكمة ودرجة تعقيدها، وما يسفر عنه أيضاً من تنقيح موازٍ لتقديرات إجراءات الاستئناف؛

(ب) البيانات التحريية المستقاة من دعاوى الاستئناف المنجزة والحارية - كلما أُنجِزَ عدد أكبر من دعاوى الاستئناف، كلما توافر المزيد من البيانات. فعلى سبيل المثال، مع صدور حكم الاستئناف في قضية كفوتشكا وآخرين، وصياغة الوثيقة التحضيرية في قضية شايوفيتش، أصبح لدى دائرة الاستئناف الآن فهم أفضل لطول المدة التي يرجح أن تستغرقها دعاوى استئناف تشمل عدة متهمين. وقد أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة لاحتساب مُدَد متوسطة أكثر واقعية لدعاوى الاستئناف. ومع توافر المزيد من المعلومات للعمل بها، يُستعان في تنقيح التوقعات ببيانات تجريبية تراكمت منذ عام ٢٠٠٤، لوضع مدة متوسطة تقديرية لإجراءات الاستئناف وفقاً لعدد المستأنفين، والتي تُزاد أو تُنقص بعد ذلك وفقاً للخصائص المحددة للقضية ولتنفيذ تدابير الكفاءة؛

(ج) حجم القضايا ودرجة تعقيدها - من الأهمية بمكان تفهّم السياق العام الذي تُعرَض فيه دعاوى الاستئناف على المحكمة. فعمل المحكمة لا يتألف من محاكمات عن جرائم قتل فردية. وبدلاً من ذلك، فإن القضايا المرفوعة أمام المحكمة تنطوي على نزاعات مسلحة بأكملها، دارت على مساحة ضخمة من الأراضي، وعلى مدى فترة طويلة من الزمن في كثير من الأحيان، وتضم قادة سياسيين وعسكريين على أرفع المستويات. فالمحاكمة العادية في المحكمة تعادل المئات من محاكمات جرائم القتل المحلية، كلها مجتمعة في قضية واحدة. ويتضمن الحكم الابتدائي تبعاً لذلك مئات النتائج المستخلصة من الوقائع والقوانين، ويحق لأي مستأنف أن يطعن في كل نتيجة من هذه النتائج. ولذلك فإن مهمة تقدير الوقت الذي يمكن في غضون إنجاز دعوى استئناف تقديراً دقيقاً مهمة عسيرة بطبيعتها، نظراً لطابع القضايا نفسها.

تدابير الكفاءة

٦٠ - اتخذت دائرة الاستئناف عدداً من التدابير لكفالة إنجاز أعمالها بسرعة كالتالي:

(أ) فرض قيود على تعديل أسباب الاستئناف - يمكن لحجم المواد التي يتعين ترجمتها أن يؤثر على إجراءات الاستئناف. ورغم أن الأطراف قد تُلزم بتقديم مذكراتها الاستئنافية قبل صدور الترجمة النهائية إلى اللغة البوسنية/الكرواتية/الصلبية، فإنه يُسمح بتقديم التماسات لتعديل أسباب الاستئناف حال تلقي الترجمة. ويجب على دائرة الاستئناف أن تنظر في هذه التماسات في نفس الوقت الذي تنظر فيه في الاستئناف الموضوعي. وحتى يتسنى استيعاب هذا الوضع، كثيراً ما تسعى دائرة الاستئناف إلى قصر التعديلات المطلوبة على المسائل المتعلقة بالوقائع، على أساس أنه كان بإمكان المحامي تحديد جميع الأخطاء

القانونية المحتملة من خلال استعراضه للحكم باللغة الأصلية. إلا أن هذه مسألة تقديرية يعود تقريرها إلى الدائرة، في ضوء الظروف الفريدة لكل قضية وما هو في صالح العدالة؛

(ب) تنظيم صياغة الأحكام - من بين المنهجيات التي تم وضعها لمعالجة الصعوبات التي تتسم بها نوعية دعاوى الاستئناف المرفوعة أمام المحكمة تنظيم صياغة الأحكام في القضايا ذات المستأنفين المتعددين بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، من قبيل النظر في الأسباب المتعددة للاستئناف معاً، أو تنظيم الحكم وفقاً للمجالات المواضيعية؛

(ج) تحديد الأولويات - من الأهمية بمكان تفهّم واجب القضاة والموظفين في دائرة الاستئناف بالتعامل مع عدد لا حصر له من الطعون العارضة، والالتماسات السابقة للاستئناف، وقضايا المساس بهيبة المحكمة الناشئة خلال هذه الفترة المكثفة من النشاط القضائي. وتتطلب هذه المسائل توافر الموارد التي يمكن الاستعانة بها، بخلاف ما سبق، في صياغة الأحكام الموضوعية. وواقع الأمر أنه يجب في كثير من الأحيان إيلاء الأولوية لهذه المسائل على صياغة الأحكام لأنها تؤثر على المحاكمات الجارية أو لكونها ضرورية لإعداد قضية ما لمرحلة الاستئناف.

٦١ - وفي قضية المدعي العام ضد فيزيلين شليفانتشانين، وافقت دائرة الاستئناف في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ على الالتماس المقدم من شليفانتشانين طالباً فيه إعادة النظر في حكم الاستئناف الصادر في قضية مركشيتش وشليفانتشانين، وعقدت جلسة إعادة النظر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي حكم إعادة النظر الذي أصدرته دائرة الاستئناف في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ألغت الدائرة الحكم بإدانة شليفانتشانين بالمساعدة والتحريض على القتل، ونقضت الحكم بسجنه ١٧ عاماً، وأصدرت حكماً جديداً بالسجن ١٠ سنوات بما يعكس التراجع عن إدانته بالقتل وعن جسامة التهم المتبقية بارتكاب جرائم التعذيب.

٦٢ - وفي قضية المدعي العام ضد ميلان لو كيتش وسريدوي لو كيتش، عدّل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف المحدد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق بخمسة أشهر. ويعزى التنقيح بوجه عام إلى عاملين. أولاً، أسفر الكشف المستمر لدفاع المستأنفين عن مواد إلى تقديم عدة التماسات بتقديم أدلة إضافية. وثانياً، عُرض على الدائرة طلب شامل مقدم من قضية أخرى بالاطلاع على مواد تتضمن معلومات سرية في قضية لوكيتش ولوكيتش. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان لإعارة الموظف القانوني الأقدم لمساعدة إحدى المحاكم الشقيقة لمدة ستة أشهر تأثير على وتيرة إجراءات الاستئناف. ومع توافر المساعدة

المؤقتة من اثنين من الموظفين يقدمان الدعم في قضية شاينوفيتش وآخرين، تشير التقديرات إلى أن الحكم سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٦٣ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، عُذِّل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف المحدد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق بتسعة أشهر، حيث تم تطبيق الدروس المستفادة على هذا الاستئناف الضخم الأول من نوعه.

٦٤ - وقد تقدم الأشخاص الخمسة المدانون في المحاكمة الابتدائية جميعهم بطلبات استئناف، وطلبت النيابة الاستئناف هي الأخرى. ولذلك فإن هذه دعوى استئناف كبيرة على غير المعتاد. ونظراً لضخامة الدعوى باستئناف حكم ابتدائي يتألف من ١٧٤٣ صفحة، تمت الموافقة على عدة تمديدات لضمان الإنصاف في الإجراءات. ورغم إنجاز المرحلة الأولية من تقديم المذكرات الاستئنافية في شباط/فبراير ٢٠١٠، ما زال تقديم المذكرات التكميلية جارياً نتيجة ثلاثة عوامل هي: تقديم أدلة إضافية بشأن الاستئناف؛ وقبول مذكرات من أصدقاء المحكمة بشأن الاستئناف؛ وتعديل أسباب الاستئناف. وفيما يتعلق بالعامل الأخير، فإن ترجمة الحكم الابتدائي إلى اللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية - المتوقع إنجازها أصلاً في نيسان/أبريل ٢٠١٠ - لم تنته إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبعد ذلك، سُمِح لدفاع المستأنفين أن يستعرض الحكم الابتدائي باللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية، وأن يسعى إلى تعديل أسباب الاستئناف القائمة. وفي الوقت الراهن، أشار ثلاثة من أعضاء دفاع المستأنفين عن اعتزامهم اتخاذ خطوات لتعديل أسباب الاستئناف لأحكام كل منهم. ونتيجة لذلك، لن تتمكن دائرة الاستئناف من الاستماع إلى المرافعات الشفوية للأطراف إلا بعد إيداع الالتماسات المذكورة والبت فيها، ثم الانتهاء من تقديم المذكرات التكميلية حسب الاقتضاء.

٦٥ - لقد أثار التغيرات المستمرة في تشكيل فريق موظفي الدعم القانوني في قضية شاينوفيتش وآخرين مصاعب خطيرة بسبب استنزاف الموظفين واستخدام عقود مؤقتة قصيرة الأجل. وقد التحق خمسة من أعضاء الفريق السبعة الحاليين بالعمل في القضية إما في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ أو في بداية عام ٢٠١١. وقد أسهم الوقت الذي يستغرقه الموظفون الذين حلوا محل نظرائهم للتعرف على تفاصيل القضية ومنهجية عمل الفريق في تمديد الوقت المقدر في الأصل لإنجاز القضية. وبالمثل؛ فقد أثر الانتداب المؤقت لاثنتين من الموظفين لمساعدة فريق الدعم القانوني المعني بقضية لوكيتش ولو كيتش على وتيرة الاستئناف. ومن المتوقع أن يحدث تجديد التركيز الإداري على المسألة الأكبر المتمثلة في عدم كفاية الملاك الوظيفي في دائرة الاستئناف حالة من التوازن في الدعم القانوني لقضية

ساينوفيتش وآخرين. وسيكون هذا أمرا حاسما لتقيد القضية بالجدول الزمني الذي يحدد شباط/فبراير ٢٠١٢ لبدء جلسات الاستماع للمرافعات وشباط/فبراير ٢٠١٣ لإصدار الحكم.

٦٦ - وفي قضية المدعي العام ضد فوجادين وبوبوفيتش وآخرين، قدم خمسة من الأشخاص السبعة الذين أُدينوا في المحاكمة استئنافا ضد الحكم، كما قدم المدعي العام استئنافا. والجدري بالملاحظة أن محاكمتي ساينوفيتش وآخرين وبوبوفيتش وآخرين تشكلان أول محاكمتين من المحاكمات الثلاث الكبرى التي أسفرت عنها القرارات الصادرة عن دائرة الضم في عام ٢٠٠٦، وهي فريق خاص شُكل للنظر في ضم الحوادث المماثلة في قضية واحدة كوسيلة لتخفيض عدد المحاكمات المستقلة بشكل عام وفقا لاستراتيجية الإنجاز. وبسبب حجم قضية بوبوفيتش وآخرين وتعقدها، فقد مُنح الإذن بتمديد الجدول الزمني لتقديم مذكرات الاستئناف من أجل كفالة الحفاظ على عدالة الإجراءات. وقد اكتمل تقديم مذكرات الاستئناف في مطلع أيار/مايو ٢٠١١. وجرى تعليق الإجراءات المتعلقة بأحد الأشخاص الذين أُدينوا في المحاكمة وذلك لأسباب صحية على أن يظل خاضعا لتقييم الطب الشرعي باستمرار. وقد تنازل الشخص السابع الذي أُدين في المحاكمة عن حقه في استئناف حكم الدائرة الابتدائية. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في الطعن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٦٧ - وقد يلزم تنقيح هذا الموعد التقديري في المستقبل ويعزى هذا إلى أن ملف هذا الاستئناف الضخم لا يعمل عليه سوى اثنين فقط من الموظفين القانونيين بدوام كامل. وسيجري تزويد فريق الدعم القانوني المعني بملف الاستئناف الضخم هذا بما يكفي من الملاك الوظيفي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حينما يتم نقل موظفين قانونيين من الدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف. وهذا يعني أن ملاك الفريق الوظيفي لن يكتمل إلا بعد ١٩ شهرا من صدور حكم الدائرة الابتدائية و ٨ أشهر بعد اكتمال مذكرات الاستئناف.

٦٨ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، وافقت دائرة الاستئناف في ١٣ آذار/مارس ٢٠١١ على التماس لتمديد المهلة الزمنية لتقديم أي إشعار بالاستئناف ضد حكم الدائرة الابتدائية (الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١) مع تحديد يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ كموعدها النهائي لذلك. وينطوي حكم الدائرة الابتدائية المكون من ٩٧٥ صفحة، وهو حكم طويل لقضية يحاكم فيها متهم بمفرده، على الكثير من المسائل المعقدة التي ينبغي البت فيها لاحتتام عملية المحاكمة: فقد استمعت الدائرة الابتدائية إلى إفادات ٢٤٨ شاهدا ونظرت في ٢٥١٨ من المستندات من أجل التوصل إلى أن دورديفيتش يتحمل المسؤولية

الجنائية استنادا إلى قيامه بالتشجيع على الاشتراك في عمل إجرامي مشترك والتحريض عليه والمشاركة فيه لارتكاب العديد من الجرائم المرتكبة في ٦٠ موقعا جغرافيا منفصلا. وتتوقع أفضل تقديرات إعادة الحساب، في ضوء حجم حكم الدائرة الابتدائية، صدور الحكم في الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكمين في قضيتي ريتاهو وموفوني. واستمعت أيضا إلى المرافعات في الاستئناف المقدم ضد الأحكام الصادرة في قضايا باغوسورا، ونسينغومفا، وسيتاكا ومونياكازي. وتتوقع دائرة الاستئناف أن تصدر خمسة أحكام أخرى بحلول نهاية هذا العام.

٧٠ - وفي الختام، وعلى الرغم من أن دائرة الاستئناف تواجه العديد من مختلف التحديات، فإنها تقوم قدر استطاعتها بالتغلب عليها. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن الأزمة المتعلقة بملاك الموظفين قد أثرت تأثيرا بالغاً على دائرة الاستئناف بصفة خاصة، وسوف يستمر سوء حالة الملاك الوظيفي في التأثير سلباً على دائرة الاستئناف. ولم يسبق أن تعاملت أي من المحاكم الجنائية الدولية مع مثل هذا الحجم من دعاوى الاستئناف، كما أن فصل دائرة الاستئناف في هذا العدد الكبير من القضايا لن يشكل علامة فارقة في عمل المحكمة فحسب، بل نموذجاً قيماً لتقدم نظام العدالة الجنائية الدولية في المستقبل.

٥ - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٧١ - ما زالت هيئة المحكمة التي جرى تشكيلها للفصل في الطلبات المقدمة للسماح بالاطلاع على معلومات سرية للاستفادة منها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المادة ٧٥ (حاء) تمارس مهامها على نحو يتسم بالكفاءة، وأصدرت ١٨ قراراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثاً - الاحتفاظ بالموظفين

٧٢ - وباقتراب موعد انتهاء ولاية المحكمة، لا يزال الموظفون من ذوي المؤهلات العليا والموظفون الأساسيون يتركون العمل في المحكمة بمعدلات تنذر بالخطر للبحث عن فرص عمل أكثر أماناً في أماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة تمر برحلة التقليل التدريجي في الوقت الذي بلغت فيه ذروة إنتاجيتها، وذلك بزيادة لا تكاد تذكر في مستويات الملاك الوظيفي منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولمواجهة هذا التحدي، أعيد انتداب موظفي دائرة الاستئناف لمساعدة الدوائر الابتدائية، ومع ذلك، فقد ظل العديد من أفرقة المحاكمات تلك تعاني من نقص الملاك الوظيفي. ونتيجة لذلك، تعاني دائرة الاستئناف نقصاً

حادا في الموظفين وستظل كذلك إلى حين إنجاز المحاكمات وتوافر الموظفين ليعاد ندهم إلى دائرة الاستئناف، وهذا لن يتحقق إلا في موعد يتراوح بين منتصف وأواخر عام ٢٠١٢، عندما يتوقع إنجاز خمس من المحاكمات حينذاك. وستكون هناك حاجة لمعظم الموظفين العاملين في المحاكمات التي ستنتهي في عام ٢٠١١ لدعم المحاكمات الأخرى التي لا تزال تعاني من نقص الموظفين. والمحكمة في حاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء على وقف هذا المد من حالات ترك الموظفين للخدمة. ولقد أثر فقدان موظفي المحكمة ذوي الخبرة تأثيرا كبيرا على الإجراءات، وألقى بعبء ثقيل على من تبقى من موظفي المحكمة، وسيلقي عبئا ماليا أشد ثقلًا على المجتمع الدولي في الأجل الطويل.

٧٣ - ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على الوقت الطويل والموارد الكثيرة التي تكبدتها المحكمة من أجل أن يتحمل موظفوها عبء التغلب على الأزمات في الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف الناجمة عن ترك الموظفين للخدمة في المحكمة. ولا بد أن تجتمع، عدة جهات فاعلة على جميع المستويات - بما في ذلك مسؤولين من المحكمة - على نحو منظم وبشكل طارئ للنظر في هذه المشاكل. وفي الوقت الذي ينبغي فيه للمحكمة أن تكرر كامل اهتمامها لإنجاز قضاياها الابتدائية والاستئنافية، فإنها بدلا عن ذلك تنفق الساعات والأيام في تحليل جداول الملاك الوظيفي والتشاور بشأن المواقع التي يمكن إعادة انتداب الموظفين إليها كي يتسنى السير بالإجراءات على أفضل وجه ممكن. ويشكل هذا كابوسا عميقا ما انفك يزداد سوءا في كل فترة من الفترات المشمولة بالقرار.

٧٤ - وقد استجاب مجلس الأمن لطلبات المحكمة للحصول على المساعدة باتخاذ القرار ١٩٣١ (٢٠١٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٠، الذي لاحظ فيه المجلس أهمية تزويد المحكمة الدولية بما يكفي من الموظفين للتعجيل بإنجاز أعمالها وأهاب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع مسجل المحكمة الدولية لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة الدولية من إنجاز أعمالها. وفي كانون الأول/ديسمبر اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٥٤ (٢٠١٠)، الذي كرر فيه تأكيد أهمية تزويد المحكمة الدولية بما يكفي من الموظفين لإنجاز أعمالها بسرعة وأهاب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع مسجل المحكمة الدولية لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة الدولية من إنجاز أعمالها. ولكن أيا من ذينك القرارين لم يسفر عن أية نتيجة بارزة.

٧٥ - وريثما يتم ذلك، فإن المحكمة لا تزال تطالب باتخاذ إجراء ما، لأنها لا تزال تفقد موظفيها ذوي الخبرة الرفيعة وموظفيها الأساسيين ولا تزال هناك معاناة في سرعة سير

الإجراءات. وتناشد المحكمة المجتمع الدولي أن يضع حوافز لتشجيع الموظفين على مواصلة العمل في المحكمة إلى حين أن تنقطع الحاجة إليهم.

٧٦ - ومن المؤسف أن اضطر مرة أخرى إلى الإبلاغ بأن طلبات المحكمة الداعية إلى تحويل تعيينات موظفيها إلى تعيينات دائمة لم تحظ بالموافقة. وعقب صدور توصية لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة - وهي هيئة تتألف من مكتب إدارة الموارد البشرية، واتحادات الموظفين، وإداريين من الأمم المتحدة - بإيلاء الأولوية للنظر في تحويل تعيينات موظفي المحكمة المؤهلين إلى تعيينات دائمة، جرت مشاورات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مع مكتب إدارة الموارد البشرية بهذا الشأن. وألاحظ أن نائبة الأمين العام وافقت على توصية لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وللأسف، فقد أبلغت المحكمة بأن قائمة موظفيها الموصى بالنظر في تحويل عقودهم إلى عقود دائمة قد أرسلت إلى هيئة استعراض مركزية لأن مكتب إدارة الموارد البشرية لم يوافق على أي من توصيات المحكمة. وأبلغت المحكمة أيضا بأن الاستعراض لن يتم إجراؤه كأمر ذي أولوية، بل يمكن أن يستغرق وقتا طويلا.

٧٧ - وخلال السنة الماضية، عمل مكتب إدارة الموارد البشرية مع المحكمة لاستكشاف مختلف الآليات التقنية للاحتفاظ بالموظفين. وتتطلع المحكمة إلى مواصلة العمل مع المكتب لاستحداث وسائل مبتكرة لمساعدة الموظفين على البقاء في خدمة المحكمة إلى أن تنتفي الحاجة إلى خدماتهم، وعلى الاندماج في سوق العمل من جديد.

٧٨ - وهناك تدبير محدد جدير بالذكر في هذا التقرير. فموظفو فئة الخدمات العامة الذين استغني عن خدماتهم ويحق لهم قانونا العمل في مختلف المكاتب الموجودة خارج المقر يجدون أنفسهم محرومين من العمل بسبب الشرط القاضي بأن يكونوا مقيمين في مركز العمل أو في المناطق المحيطة به. وقد كشفت الأبحاث أن هذه القيود، في السياق الأوروبي على الأقل، تستند إلى الممارسة المحلية فقط، وليس إلى الاتفاقات المبرمة مع الدول المضيفة أو إلى الصكوك التشريعية الأخرى. ومن شأن إزالة هذا الحاجز الذي يعوق حرية تنقل الموظفين المؤهلين أن يعود بالنفع على جميع الأطراف، لأنه سيعطي الفرصة لموظفي المحكمة المؤهلين الذين قضوا فترة طويلة في الخدمة لمواصلة خدمة المنظمة، ويمكن المنظمة بدورها من الاستفادة من مهاراتهم المتطورة وخبراتهم الواسعة. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء الموظفين المؤهلين الثقة بأن لديهم فرصا للعمل في مكان آخر من شأنه أن يبدد بعض الشكوك التي تعترضهم، وتشكل عاملا رئيسيا لتناقص موظفي المحكمة على نحو يعوق عملها. وقد أحرز المكتب والمحكمة تقدما بشأن هذه المسألة في الأشهر الأخيرة، وتود المحكمة أن تشكر المكتب على

ما قدمه لها من دعم في هذا الشأن. وتتطلع المحكمة إلى إيجاد حل نهائي لهذه المسألة في المستقبل القريب.

٧٩ - وظلت المحكمة دون رئيسة دوائرها لأكثر من سنة، بسبب إعارتها إلى الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. وعندما وافقت المحكمة مبدئياً على الإعارة لمدة سنة واحدة، فإنها فعلت ذلك انطلاقاً من الشعور بالواجب تجاه محكمة شقيقة، وانطلاقاً من روح التضامن بين مؤسسات الأمم المتحدة القضائية العاملة في مجال العدالة الجنائية الدولية، الذي ما زال في مراحله الأولى. وعلاوة على ذلك، وبعد انقضاء المدة المذكورة، وافقت المحكمة، انطلاقاً من نفس الروح، على تمديد فترة إعارة رئيسة دوائرها إلى الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية لمدة شهر آخر، وهي شبه واثقة من أنها ستعاد إليها فور انقضاء فترة التمديد. غير أن مقر الأمم المتحدة قرر أنه ينبغي لرئيسة دوائر المحكمة أن تبقى في الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية حتى نهاية صيف أو خريف هذا العام. وفي حين أن المحكمة تفهم وتقدر تماماً الأساس المنطقي وراء قرار عدم إعادة رئيسة الدوائر إلى المحكمة، يجب أن يكون مفهوماً أن هذا القرار له عواقب وخيمة على قدرة المحكمة على إنجاز عملها. ففي وقت تحاول فيه المحكمة إنهاء المحاكمات والطعون، ظلت دون واحدة من كبار موظفيها الأساسيين، واضطرت إلى تعويض هذا الغياب باستخدام مجموعة متنوعة من التدابير الخاصة.

٨٠ - وتحدد المحكمة مناشدة المجتمع الدولي التحلي ببعده النظر ومساعدتها على اتخاذ تدابير حافزة للاحتفاظ بموظفيها والحد من استنزاف موارد المؤسسة بسبب استقدام موظفين بشكل مستمر. فكلما طال أمد هذه المشكلة، زادت مدة عمل المحكمة وزادت التكاليف التي سيتحملها المجتمع الدولي على المدى البعيد.

رابعاً - إحالة القضايا

٨١ - أحالت المحكمة إلى المحاكم الوطنية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ٨ قضايا، تشمل ١٣ متهما من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى تخفيض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، وهو ما أتاح إمكانية بدء محاكمة أعلى القادة مرتبة في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضاً إحالة هذه القضايا إلى المحاكم الوطنية في إقامة علاقات بين المحكمة والهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وتعزيز قدرات هذه المحاكم على ملاحقة ومحاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

٨٢ - واتخذت قرارات إحالة القضايا هيئة للإحالة شكلت خصيصاً لهذا الغرض، وأعقب ذلك طعن في قرارات الإحالة ببعض القضايا. ونتيجة لذلك، أُحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك ومتهمان إلى كرواتيا ومتهم واحد إلى صربيا. ورُفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم وجسامة الجرائم المتهمين بارتكابها، وهو ما يستلزم نظر المحكمة في قضاياهم. وقد روعيت إمكانيات الإحالة إلى أقصى حد ممكن. وبناء على ذلك، لم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقاً لمعيار الأقدمية في الرتب الذي حدده مجلس الأمن.

٨٣ - ومن بين المتهمين الذين أُحيلوا إلى المحاكم الوطنية وعددهم ١٣ متهماً، تم إنجاز الإجراءات القضائية ضد ١٢ منهم. وعُلقَت إجراءات محاكمة فلاديمير كوفاتشيفيتش إلى أن تحدد محكمة كراييفو الابتدائية في صربيا ما إذا كانت حالته تسمح بمثوله أمام المحكمة. ويواصل مكتب المدعي العام رصد هذه القضية بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خامسا - التوعية

٨٤ - كثّف برنامج التوعية جهوده لتقريب المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. ونظّمت المكاتب الميدانية في سراييفو وبلغراد وزغرب وبريشينا عدداً من المناسبات، على مستوى المجتمعات المحلية، مع الشباب وأعضاء المجتمع المدني والضحايا، وواصلت إقامة الاتصالات وتوفير معلومات دقيقة إلى وسائط الإعلام المحلية. ووُضع نهج أكثر انتظاماً للتنسيق مع المجتمع المدني المحلي من خلال عقد اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في المنطقة، وهو ما سيضمن تحسين تدفق المعلومات والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة المشتركة.

٨٥ - ونُفذ العديد من أنشطة التوعية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد جاء نحو ٢٠٠ شخص من سكان المنطقة إلى المحكمة في زيارات دراسية نظمها برنامج التوعية، حيث اطلعوا عن كثب على عمل المحكمة. وأقام برنامج التوعية شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية لإجراء استطلاعات للرأي العام، وتنظيم مناقشات بشأن إرث المحكمة، وجلب محامين شباب من المنطقة للعمل كمتدربين في المحكمة. وكثّف البرنامج اتصالاته مع الأجيال الشابة في كوسوفو من خلال برامج تنفّذ في ١٥ مدرسة ثانوية، وهي برامج لقيت ترحيباً كبيراً من الطلاب والمدرسين على حد سواء. ويعمل البرنامج حالياً على توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك.

٨٦ - وظل موقع المحكمة الشبكي المتعدد اللغات، المصمم على أحدث طراز، أحد أقيم أدوات برنامج التوعية، حيث إن ٢٥ في المائة من زواره هم من يوغوسلافيا السابقة. وما فتئت أعداد المسجلين في صفحتي المحكمة على موقعي تويتر ويوتيوب من يوغوسلافيا السابقة تزداد باستمرار منذ بدء تشغيلهما في تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما يجعل هذا المشروع أحد أنجح مشاريع المحكمة في مجال الاتصالات. ومن التطورات الهامة اعتماد خطة عمل جديدة للتوعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الدور الاستباقي للمحكمة في التواصل مع الجمهور في يوغوسلافيا السابقة، وتحديد خطة محكمة للأنشطة المزمع القيام بها لكفالة الحفاظ على إرث المحكمة.

٨٧ - وتعتمد المحكمة على التمويل الخارجي لتنفيذ برنامج التوعية. وقد كفلت مساهمة سخية من المفوضية الأوروبية لفترة السنتين المقبلة استمرار وجود برنامج التوعية، كما قدّمت فنلندا دعماً سخياً لمشاريع توعية الشباب. وتشير المحكمة أيضاً إلى ما قدّمته بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من دعم سخي وتعاون في صربيا. لكن ثمة حاجة إلى مزيد من الأموال لتنفيذ مشاريع محددة مدرجة في خطة العمل. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي كررت فيه الجمعية تأكيد أهمية تنفيذ برنامج فعال للتوعية وشجعت الأمين العام على مواصلة بحث التدابير الكفيلة بجمع التبرعات الكافية، ستتصل المحكمة، في الأشهر المقبلة، بالدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى لطلب مزيد من الدعم.

سادسا - الضحايا والشهود

٨٨ - دُعي أكثر من ٦ ٩٠٠ شاهد ومرافقيهم من جميع أنحاء العالم للمثول أمام المحكمة. ومعظم الشهود هم من أماكن مختلفة ونائية في يوغوسلافيا السابقة. ويتعين ألا يغيب عن البال مطلقاً أنه لولا شجاعة هؤلاء الشهود الذين تقدموا للإدلاء بشهاداتهم وتقديم الأدلة، ما كان لهذه المحاكمات أن تُعقد، ولساد الإفلات من العقاب. ومع ذلك، فقد واجه العديد منهم مجموعة من الصعوبات الناجمة عن قراراتهم بالإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة، فضلاً عن معاناتهم والخسارة التي كان عليهم تحملها خلال النزاعات التي شهدتها المنطقة. وببساطة، فإن الموارد المتاحة للمحكمة لا تكفي لتلبية احتياجاتهم.

٨٩ - ويتمتع ضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة، بموجب القانون الدولي، بحق في التعويض عن الجرائم المرتكبة ضدهم. وقد أهبّت بمجلس الأمن، في تقارير سابقة، أن يُنشئ صندوقاً استئمانيًا لضحايا الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، بالنظر إلى الأسس القانونية لهذه التعويضات، بما فيها إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام

والتعسف في استعمال السلطة، الذي تضمنه قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وتلقت المحكمة وابلا من الردود الإيجابية على هذه المبادرة من ضحايا الفظائع التي اقترفت خلال عملية تفكيك يوغوسلافيا السابقة بصورة مدمرة خلال التسعينيات. غير أن مجلس الأمن لم يستجب لدعوتي تلك.

٩٠ - وما فتئت المحكمة تتخذ مبادرات لوضع نظام لتقديم المساعدة والدعم إلى الضحايا. وتهيب المحكمة بمجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لدعم تلك المبادرات، وتشدد على أن هذه المبادرات لن تفرض أي التزام على الدول بتوفير التمويل، بل يتوقع أن تستند إلى التبرعات. ومن شأن ذلك أن يسهم إلى حد ما في تقريب وضع المحكمة، التي تعدّ في النهاية أول مؤسسة قضائية جنائية دولية تنشئها الأمم المتحدة، إلى وضع المحكمة الجنائية الدولية، التي تمتلك صندوقا استئمانيًا لتعويض الضحايا. فالمحكمة لا تستطيع، بمجرد إصدار الأحكام، أن تحقق السلام والمصالحة في المنطقة: إذ ينبغي لوسائل الانتصاف الأخرى أن تكون مكّمة للمحاكمات الجنائية إذا أُريد تحقيق السلام الدائم، ويتعين أن تتضمن تلك الوسائل تقديم تعويضات كافية للضحايا عن معاناتهم.

سابعاً - تعاون الدول مع المحكمة

٩١ - تجب الإفادة مرة أخرى بأن راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش لا يزالان طليقين. ولكن تجدر الإشارة إلى وجود اتفاق عام فيما بين أعضاء مجلس الأمن بشأن عدم السماح بإفلاتهما من العقاب أيا كان التاريخ الذي سيعتقل فيه هذان الفاران المتبقيان. ويُطلب من جميع الدول، ولا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، تكثيف جهودها وتسليم هذين الفارين إلى المحكمة على سبيل الاستعجال.

ثامناً - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٩٢ - في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام تقريره عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258). وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أطلع الأمين العام المحكمة على إقرار مجلس الأمن للتوصيات وطلب أن تمثل المحكمة للتوصية (م) الواردة في الفقرة ٢٥٩ وأن تقدم تقريراً تفصيلياً فور تنفيذها المهام المحددة في إطار التوصية (ل) الواردة في الفقرة ٢٥٩.

٩٣ - ومنذ ذلك الوقت، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي قرر فيه أن ينشئ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بفرعين، أحدهما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على أن يشرع في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ والآخر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أن يشرع في عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٩٤ - ويرد فيما يلي موجز للعمل المضطلع به لغلق المحكمة وكفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

إحالة المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٩٥ - أنشأت المحكمة اللجنة التوجيهية لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتحديد مجالات العمل فيما يتصل بإحالة المهام من المحكمة إلى الآلية، وبالتنسيق مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الشؤون القانونية، وقسم المحفوظات والسجلات، والفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الدوليتين. وسيجري النظر في عدة عوامل في سياق وضع جدول زمني لعمليات الإحالة، بما في ذلك الموارد وإجراءات العمل المطلوبة لتنفيذ إحالة المهام القضائية ومهام النيابة العامة، والمصالح المؤسسية طويلة الأجل لآلية تصريف الأعمال المتبقية، والآثار المترتبة في الميزانية، والحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة للمحكمتين وهما تعملان على إنجاز ولايتهما.

التقليص التدريجي

٩٦ - بالرغم من تمديد عقود بعض الوظائف عقب اعتماد التقديرات المنقحة للميزانية في نهاية العام الماضي، فقد تواصل تنفيذ عملية التقليص، بإلغاء ٧٢ وظيفة حتى تاريخه. وسيجري فيما تبقى من عام ٢٠١١، إلغاء ٩٨ وظيفة أخرى على النحو التالي: ٢٤ وظيفة في ٣٠ نيسان/أبريل، و ٤ وظائف في ٣١ أيار/مايو، و ٧٠ وظيفة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبحلول يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ستكون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد ألغت ١٧٠ وظيفة.

٩٧ - وجرى باستخدام عملية الاستعراض المقارن، اختيار موظفين محددين لتقليص وظائفهم، بحيث تتزامن تواريخ انتهاء عقود خدمتهم مع تواريخ إلغاء الوظائف. وتعمل المحكمة على الحد من حالات ترك الموظفين للخدمة عن طريق إدارة عملية إلغاء الوظائف بالاقتران مع التناقص الطبيعي. وعلى الرغم من هذا، فقد كان نحو نصف الوظائف الملغاة

مشغولا عند إلغائها. ومن المتوقع أن تجرى العملية القادمة للاستعراض المقارن للوظائف التي سيجري تخفيضها في عام ٢٠١٢ في منتصف عام ٢٠١١. وستحدد هذه العملية العقود التي يُتوقع تمديدتها، وذلك لتزويد الموظفين بأقصى قدر من الأمن التعاقدية يقتضيه التخطيط المالي الحثيف.

ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٩٨ - بالإضافة إلى إعداد ميزانية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تعمل المحكمة مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل إعداد ميزانية لآلية تصريف الأعمال المتبقية. ولن يُنظر في ميزانية المحكمتين والآلية على نحو مستقل، بل ككل واحد متماسك. ويتمثل الجانب الهام لهذه العملية في تحديد المهام التي ستجري إحالتها من المحكمتين إلى الآلية وإجراء تحليل للمهام التي يمكن إدماجها. وقد أُعد مشروع خطة عمل لذلك وهو حاليا قيد التنفيذ. واستمرت خلال هذه العملية المشاورات مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

٩٩ - شُرع بالتعاون مع كل من مكتب الشؤون القانونية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مشروع ضخم لإعداد مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي ستعتمدها آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد بدأت المرحلة الأولى لهذا المشروع وستختتم بإعداد المشروع الأول للقواعد. وستشمل المرحلة الثانية قيام القضاة، وممثلي الادعاء، ورابطات محامي الدفاع لكل من المحكمتين بالتعليق على المشروع وإدراج هذه التعليقات في المشروع الثاني للقواعد. وستشمل المرحلة الثالثة موافقة رئيسي المحكمتين على المشروع ومن ثم إحالته إلى مكتب الشؤون القانونية.

١٠٠ - وتبقي المحكمتان مكتب الشؤون القانونية على علم بالتقدم المحرز في إعداد مشروع مجموعة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي ستساعد آلية تصريف الأعمال المتبقية على الاضطلاع بمهامها على نحو أكثر فعالية وإنصافا.

المباني والاتفاق مع الدولة المضيفة

١٠١ - حدد القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) مقري فرعي آلية تصريف الأعمال المتبقية في كل من لاهاي وأروشا. ومن أجل تيسير اتخاذ قرار بشأن المباني المناسبة للآلية وللمحفوظات المحالة، فقد طُلب إلى المحكمتين تقديم خيارات مفصلة للمقرين الدائمين مشفوعة بتقدير التكاليف.

وطُلب إلى المحكمتين علاوة على ذلك مساعدة مكتب الشؤون القانونية على التفاوض بشأن التوصل لاتفاقيين مناسبين بشأن مقرّي الفرعين مع الدولتين المضيفين. وقد سبق أن عُقدت اجتماعات بين المحكمة وحكومة هولندا، وجرى تحديد المواقع الممكن اتخاذها مقرا للآلية.

أمن المعلومات ونظام الاطلاع على سجلات المحكمة والآلية

١٠٢ - اجتمع الفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين، يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١١ في مقر المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وفي هذا الاجتماع، تعاون كل من المحكمتين، مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات ومكتب الشؤون القانونية على الشروع في وضع نظام لأمن المعلومات والاطلاع على سجلات المحكمتين والآلية. وقد أُعدت نشرة جديدة للأمين العام لهذه الأغراض وستقدم إلى مكتب الشؤون القانونية للتعليق عليها.

وضع سياسات الإبقاء على السجلات وحفظها

١٠٣ - تتعاون وحدة المحفوظات والسجلات التابعة للمحكمة مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات على إعداد سياسات شاملة للإبقاء على السجلات الموضوعية للهيئات الثلاث للمحكمة. ومن المتوقع أن يكتمل هذا العمل خلال هذا العام. وتقرر أيضا في اجتماع الفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين جمع جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بحفظ السجلات والمستخدمه حاليا من قبل المحكمتين وتحديد تلك التي تحتاجها الآلية. وبعثت المحكمة بمشروع تجميع جميع سجلاتها، باستثناء السجلات القضائية، إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات في ١ آذار/مارس ٢٠١١.

إعداد السجلات الرقمية لإحالتها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

١٠٤ - بعد صدور موافقة لجنة المقرر للعقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تعاقدت المحكمة مع شركة ممنون لخدمات المحفوظات (Memnon Archiving Services) في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لرقمنة المجموعة الكاملة للتسجيلات السمعية - البصرية لجلسات المحكمة. وقد أُستخلص التقدير الأولي البالغ ٦٠ ٠٠٠ ساعة، والذي قام عليه العقد، من نسخة عام ٢٠٠٧ للجدول الزمني للمحكمة. وقد أحرز تقدم كبير في عملية رقمنة مجموعة المواد السمعية - البصرية المتراكمة وقدمت المحكمة طلب تزويدها باعتماد لتمديد الاختياري الأول لمدة سنة بموجب العقد وذلك لكفالة مواصلة الجهود الرامية إلى إنجاز عملية رقمنة المواد السمعية البصرية المتصلة بمحاضر جلسات المحكمة خلال عام ٢٠١١. وهناك أيضا سنة اختيارية ثانية متاحة بموجب العقد.

١٠٥ - ومن المقرر عقد اجتماع مع شركة ميمون لاستعراض التقدم العام المحرز ومناقشة الشروط المتعلقة بالسنة الاختيارية الأولى. وتعد المحكمة أيضا دراسة جدوى لمعالجة مسألة رقمنة تلك المواد التي تجاوزت الجدول الزمني الذي كان متوقعا في عام ٢٠٠٧.

استعراض الاتفاقات

١٠٦ - يجري حاليا استعراض جميع الاتفاقات التي أبرمتها المحكمة مع الدول والهيئات الدولية الأخرى لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أن تظل نافذة عندما تبدأ آلية تصريف الأعمال المتبقية عملها. وسينظر فيما إذا كانت هناك أي اتفاقات تحتاج إلى تعديل من أجل ضمان استمراريتها عقب إغلاق المحكمة. وقبل إغلاق المحكمة سيجري استعراض جميع عقود الأمن المبرمة مع كيانات خاصة بغرض إنهاء هذه العقود عند الإغلاق، وسيتعين إعادة التفاوض بشأن العقود الأمنية اللازمة لدعم آلية تصريف الأعمال بحيث تتناسب مع نطاق الاحتياجات الأمنية للآلية وحجم تلك الاحتياجات.

١٠٧ - ويعمل قسم الخدمات العامة، بالتعاون مع قسم المشتريات على التخطيط لعقود الخدمات والتوريد مع كيانات خاصة بما يتماشى مع تقليص حجم المحكمة وإغلاقها المرتقب. ولم يتقرر في الوقت الراهن تمديد أي من تلك العقود إلى ما بعد تاريخ الإغلاق المتوقع. وما فتئت المحكمة، حيثما أمكن، تقوم بتمديدات اختيارية لإتاحة المرونة اللازمة من أجل مواصلة الخدمات المطلوبة حسب الاحتياجات التشغيلية. وتشمل تلك التمديدات عقود إيجار مبنى المحكمة. وجرى التفاوض على نحو مماثل على عقود المرافق العامة بحيث تسمح بالتمديدات الاختيارية وتشتمل على قدر من المرونة.

إعداد المحفوظات الورقية لنقلها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين

١٠٨ - استعرضت وحدة المحفوظات وإدارة السجلات التقرير الوارد من أمين المحفوظات المتخصص الذي طلب إليه إجراء تقييم للحالة المادية للمستندات الثبوتية غير المستندية وتقديم التوصيات بشأن ما قد يلزم لحفظ هذه الأصناف من معالجة أو تغليف أو تخزين على يد الاختصاصيين. وكان هذا التقييم أوليا فقط ولم يشمل سوى نسبة ضئيلة من مجموعات المحكمة. وقد أجراه أحد الأمناء في المحفوظات الوطنية الهولندية دون مقابل. وتقترح وحدة المحفوظات وإدارة السجلات حاليا ضرورة إجراء تقييم للحفظ أوسع نطاقا وأكثر تفصيلا يشمل جميع مجموعات المحكمة. ولهذا الغاية، تقوم الوحدة حاليا بإعداد شروط التعاقد مع أمين محفوظات متخصص.

١٠٩ - واستطاعت المحكمة أن تحدد حيزا داخل مقرها سيجري تحويله لاستيعاب السجلات الإدارية الورقية غير المستخدمة. ولم تعد تبحث عن مرفق تخزين خارج الموقع.

مراكز المعلومات

١١٠ - في أعقاب المهمة التي قامت بها رئيسة الدوائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة، أنشأ الرئيس الفريق العامل الاستشاري غير الرسمي المعني بإنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، والذي يتألف من ممثلين عن حكومات المنطقة، لتمكين السلطات الوطنية من القيام على نحو أفضل بتحديد ما إذا كانت تستصوب إنشاء مركز للمعلومات على أراضيها، والقيام في هذه الحالة بوضع رؤية لإنشاء هذه المراكز يتواصل تطویرها من خلال المشاورات مع المجتمع المدني في المنطقة. ودعي ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة إلى المشاركة في هذا الفريق العامل بصفة مراقب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد الاجتماع الأول للفريق العامل في برودو، سلوفينيا، وحددت خلاله الخطوات العملية لنقل هذا المشروع إلى حيز الواقع. وتقوم المحكمة حاليا بتعميم مقترح مشروع لإنشاء هذه المراكز على الأعضاء والمراقبين في الفريق العامل لإبداء تعليقاتهم، والمشاورات مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة جارية. وفي هذه الأثناء، عرضت حكومة سويسرا أن تستضيف حلقة دراسية في المنطقة للأعضاء والمراقبين في الفريق العامل تجمع خبراء من مختلف البلدان من العاملين في مجال المحفوظات وحقوق الإنسان لتبادل الخبرات. وخلال هذه الحلقة الدراسية، سيقدم موظفو الاتصال التابعون للمحكمة أيضا تقريرا إلى الفريق العامل عن الملاحظات التي وردتهم من المنظمات غير الحكومية. وستعقد هذه الحلقة الدراسية في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي وقت لاحق، سيجتمع الفريق العامل مرة أخرى في لاهاي لمناقشة مقترح مشروع إنشاء مراكز المعلومات بعد أن يكون قد أتيح لأعضائه الوقت للتفكير في مناقشات الحلقة الدراسية وملاحظات المنظمات غير الحكومية.

تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات

١١١ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قامت المحكمة، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بالتدشين الرسمي لمشروع مدته ١٨ شهرا يحمل عنوان مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب في بلغراد، صربيا. ويهدف هذا المشروع إلى تيسير نقل المعارف المؤسسية والمهارات المتخصصة التي تنفرد بها المحكمة إلى الهيئات القضائية في المنطقة،

وإلى كفالة إمكانية إطلاع تلك الهيئات على المواد ذات الصلة بالمحكمة في شكل يسهل استعماله. وأصبح هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته أربعة ملايين يورو ممكنا بفضل التمويل السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي. وتنفذ المحكمة بشكل مباشر ثلاثة من عناصر المشروع من بينها إعداد المحاضر الحرفية لجلسات معينة للمحكمة باللغات المحلية للمنطقة، وترجمة أداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرة الاستئناف بالمحكمة إلى اللغة البوسنية/الصربية/الكرواتية، وتدريب أخصائيين قانونيين على كيفية الاطلاع على السجلات العامة للمحكمة والبحث فيها. وتم حتى تاريخه إعداد ما يربو على ٣٠.٠٠٠ صفحة من المحاضر الحرفية، وترجمت ٢٠٠.٠٠٠ كلمة تقريبا من أداة البحث وجرى تحميلها على الموقع الشبكي للمحكمة، وتلقى أكثر من ٧٥ من العاملين في المهن القانونية من الهيئات القضائية الإقليمية تدريباً في مجال البحث عن مواد المحكمة المتاحة للجميع والاطلاع عليها.

١١٢ - وتقدم المحكمة أيضا خبراتها لعناصر المشروع التي تديرها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وضع منهاج في مجال القانون الإنساني الدولي مصمم ليناسب الإطار القانوني لكل هيئة قضائية، ونشر دليل يضم الممارسات الأكثر فعالية التي يستخدمها محامو الدفاع أمام المحكمة، فضلا عن طائفة من أنشطة تطوير القدرات المهنية مثل عقد اجتماعات بين الأقران من القضاة والمدعين العامين والمحققين، وتدريب موظفي دعم الضحايا والشهود. ومن المقرر إنجاز المنهاج والدليل بشأن ممارسات الدفاع في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك قضاة المحكمة في اجتماع بين الأقران في ساراييفو مع زملائهم من البوسنة والهرسك، وكذلك في اجتماع بين الأقران في زغرب مع قضاة من محاكم الاستئناف في جميع أرجاء المنطقة. وتبادل المدعون العامون في المحكمة الخبرات مع نظرائهم الوطنيين في المنطقة أثناء اجتماع بين الأقران عقد في بلغراد.

١١٣ - وكوسيلة لكفالة نقل خبرات المحكمة إلى النظراء الناطقين باللغة الألبانية في المنطقة وإتاحة إطلاعهم على سجلاتها، اتصلت المحكمة أيضا بجهات مانحة محتملة وعرضت عليها مقترحا لإعداد المحاضر الحرفية ذات الصلة باللغة الألبانية، وكذلك إعداد ترجمة باللغة الألبانية لدليل الممارسات المتبعة في المحكمة الذي أعدته المحكمة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والذي يقدم وصفا شاملا للممارسات التشغيلية التي اتبعتها هذه المحكمة منذ نشأتها.

١١٤ - وستقوم المحكمة، بعد أن شجعتها النتائج المثمرة لمؤتمر المحكمة حول موضوع تقييم إرث المحكمة الذي درس بعض الجوانب من إرث المحكمة، ولا سيما في يوغوسلافيا السابقة، بعقد مؤتمر ثان في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، يركز على الإرث العالمي للمحكمة. وسيستقطب مؤتمر الإرث العالمي نخبة مرموقة من الشخصيات الأكاديمية،

والقضاة والممارسين الدوليين، وممثلي الدول وأفراد المجتمع المدني من أجل دراسة أثر عمل المحكمة على القانون الإنساني الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، وكذلك قدرة اجتهادات المحكمة على رسم مستقبل العدالة العالمية والنهوض بحقوق الإنسان. ومن المواضيع التي ستناقش خلال هذا المؤتمر: أثر اجتهادات المحكمة الموضوعية على توضيح القانون الإنساني الدولي العرفي؛ ودمج إجراءات القانون العام والقانون المدني: الكفاءة والإنصاف في المحاكمات الدولية المعقدة؛ وأثر عمل المحكمة على مستقبل العدالة العالمية والنهوض بحقوق الإنسان وإعمالها؛ وإسهام اجتهادات المحكمة في إيضاح الجرائم الرئيسية للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن المتوقع أن يشارك في هذا المؤتمر نحو ٣٥٠ شخصا، بمن فيهم عدد من أبرز العلماء والممارسين في مجال القانون الجنائي والإنساني الدولي. وسيجري تمويله بفضل التبرعات.

عاشرا - خاتمة

١١٥ - يبين هذا التقرير التزام المحكمة الثابت بتعجيل وتيرة إجراءاتها القضائية في إطار الامتثال الكامل لمعايير أصول المحاكمات. واقتضى الأمر تنقيح بعض التقديرات المتعلقة بإنجاز هذه الإجراءات في ضوء عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة. وتتخذ المحكمة، قدر الإمكان، تدابير ترمي إلى تخفيض تأثير هذه العوامل على إجراءاتها إلى أدنى حد ممكن.

١١٦ - وكان لتناقص عدد الموظفين تأثير كبير على وتيرة إجراءات المحكمة. وليس من باب المغالاة التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير للمساعدة في استبقاء الموظفين في هذه المرحلة الحرجة من وجود المحكمة. فالتقارير السابقة ظلت تضع باستمرار هذه المسألة أمام أنظار مجلس الأمن. وبدون اتخاذ تدابير عملية وفعالة لاستبقاء الموظفين، ستزداد الحالة سوءا، وعلى مجلس الأمن أن يتوقع المزيد من تنقيح التقديرات مستقبلا كنتيجة مباشرة لتناقص عدد الموظفين.

١١٧ - ولقد تولت المحكمة بنجاح محاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، مما يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها بأن الإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الجرائم هو أمر لا تسامح فيه. وتشجع المحكمة مجلس الأمن أيضا على تقديم الدعم للمؤسسات القضائية في منطقة يوغوسلافيا السابقة لمواصلة العمل الذي بدأه كل من المحكمة والمجلس. وقامت المحكمة بتعزيز سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة وفي المجتمع العالمي على نطاق أوسع وذلك بفضل توخي التوازن بين تعجيل إجراءاتها مع إيلاء اهتمام حقيقي لحقوق المتهمين والمساعدة في تعزيز قدرة دول يوغوسلافيا السابقة على محاكمة الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي في محاكمها.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا
السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن
١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

٤٠	أولا - مقدمة
٤١	ثانيا - إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف
٤١	ألف - التدابير المتخذة للتعجيل بتقديم الأدلة إلى المحكمة
٤١	باء - توخي الفعالية في إدارة الموارد
٤٢	جيم - أثر تناقص الموظفين
٤٢	دال - آخر المعلومات عن التقدم المحرز في سير المحاكمات
٤٢	١ - كاراديتش
٤٤	٢ - بريشيتش
٤٤	٣ - برليتش وآخرون
٤٤	٤ - شيشيلي
٤٥	٥ - (جوفيك) ستانيشيتش وسيماتوفيتش
٤٥	٦ - (ميكو) ستانيشيتش وزوبليانين
٤٦	٧ - توليمير
٤٦	٨ - هاراديناي وآخرون (إعادة المحاكمة)
٤٧	هاء - معلومات مستكملة عن تقدم الاستئناف
٤٨	واو - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

٤٨	١ - راشيتش
٤٨	٢ - شيشيلي
٤٨	زاي - أوامر الاطلاع
٤٩	ثالثا - التعاون
٤٩	ألف - تعاون دول يوغوسلافيا السابقة
٤٩	١ - تعاون صربيا
٥٢	٢ - تعاون كرواتيا
٥٢	٣ - تعاون البوسنة والهرسك
٥٣	٤ - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية
٥٤	باء - تعاون الدول والمنظمات الأخرى
٥٤	رابعا - التحول إلى الملاحقة القضائية الداخلية
٥٥	ألف - القضايا التي تنطبق عليها المادة ١١ مكررا
٥٥	باء - الكشف عن المواد المتعلقة بالجرائم التي لم تلاحق قضائيا ضمن قضايا المحكمة
٥٦	جيم - طلبات السلطات القضائية الوطنية للحصول على المساعدة
٥٦	دال - الإجراءات الواجب اتباعها بموجب المادة ٧٥ (زاي) والمادة ٧٥ (حاء)
٥٧	هاء - جهود بناء القدرات والتعاون بين الدول على الصعيد الإقليمي
٥٨	خامسا - تقليص عدد الوظائف والتحضير للآلية الدولية لتصريف الأعمال
٥٨	ألف - تقليص عدد الوظائف
٥٨	باء - آلية تصريف الأعمال المتبقية
٥٩	سادسا - خاتمة

أولا - مقدمة

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير الخامس عشر عن استراتيجية الإنجاز عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢ - وكان بحث صربيا عن الهاربين الباقين من المحكمة (راتكو ملاديتش وغوران هاديتش) يشكل موضع تركيز رئيسي لمكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولا يزال مكتب المدعي العام يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار عدم قيام صربيا بتحديد موقع الهاربين الباقين وإلقاء القبض عليهما. ورغم أن المجتمع الدولي قد شدد على التزامه بكفالة محاكمة هذين الرجلين بغض النظر عن وقت إلقاء القبض عليهما، فإن من مصلحة ضحايا الجرائم المعنية ومصلحة العدالة بوجه عام أن يقدم الهاربان للمحاكمة على جناح السرعة. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بذل مكتب المدعي العام قصارى جهده لتشجيع صربيا على الوفاء بالتزامها المتعلق بإلقاء القبض على الهاربين وسيظللان أولوية في الأسابيع والأشهر القادمة.

٣ - ومن السمات الأخرى لهذه الفترة المشمولة بالتقرير، الفصل في عدد من محاكمات مكتب المدعي العام وزيادة إعادة توجيه القضايا المتراكمة لدى المكتب نحو إجراءات مرحلة الاستئناف. وفي هذه المرحلة، ليس هناك سوى قضية واحدة في مرحلة ما قبل المحاكمة (إعادة محاكمة هارديناي وآخرين) وفي محاكمتين، تقدم هيئة الادعاء العام مرافعتها الرئيسية (كاراديتش وتوليمير)، وفي القضايا الثلاث المتبقية، وصلت المحاكمات إلى مرحلة الدفاع (شيشيلي (يوفيك) ستانيسيتش وسيماتوفيتش و (ميتشو) ستانيسيتش وزوبليانين). وتم الانتهاء من محاكمتين وهما في انتظار صدور الحكم (برليتش وآخرون وبيريشيتش). وهناك خمس قضايا قيد الاستئناف أو في إخطار الاستئناف (ساينوفيتش وآخرون، ولوكيتش ولوكيتش، وبوبوفيتش وآخرون، ودورديفيتش وغوتوفينا).

٤ - وواصل مكتب المدعي العام إدارة موارده بفعالية خلال الفترة الراهنة، وتوصل إلى حلول مبتكرة للمسائل المتعلقة بملاك الموظفين. ومع انخفاض عدد المحاكمات وما يقابله من تخفيض في عدد الوظائف في فريق المحاكمة، بدأت شعبة الاستئناف تستوعب المزيد من المهام العامة للمكتب ككل. ولحد الآن، أوفى المكتب بجميع التزاماته المتعلقة بالقضايا. غير أن المرونة تتناقص بمغادرة الموظفين الرئيسيين وتزايد صعوبة العثور على مرشحين ملء الشواغر. ومن المحتمل أن تتفاقم هذه الصعوبات نظرا لعدم وجود حوافز لبقاء الموظفين.

٥ - وواصل مكتب المدعي العام أيضا تيسير الملاحقة القضائية لجرائم الحرب على الصعيد الوطني. ويشكل بناء القدرات في منطقة يوغوسلافيا السابقة جانبا مهما من إرث

المحكمة. كما يقدم المكتب دعماً تاماً للأعمال التحضيرية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي ستحل محل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ثانياً - إنجاز المحاكمات وإجراءات الاستئناف

ألف - التدابير المتخذة للتعجيل بتقديم الأدلة إلى المحكمة

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام اتخاذ تدابير للإسراع بالمحاكمات الموجزة في التقرير الأخير للمدعي العام، دون التأثير سلباً على مصلحة العدالة عموماً. وتركز هذه التدابير على تخفيض عدد المسائل محل خلاف مع أفرقة الدفاع ما أمكن ذلك، وتقديم الأدلة في شكل كتابي. وتواصل هيئة الادعاء تحديد السبل الكفيلة بالحد من الوقت الذي يستغرقه تقديم الأدلة في المحكمة.

باء - توكي الفعالية في إدارة الموارد

٧ - مع استمرار انخفاض عدد الموظفين في الشعبة الابتدائية التابعة لمكتب المدعي العام بعد إنجاز المحاكمات، تسند إلى شعبة الاستئناف بشكل متزايد المسؤولية عن المهام العامة للمكتب ككل. فعلى سبيل المثال، يضطلع الموظفون في الشعبة الابتدائية الآن بالمسؤولية عما يلي: الاحتفاظ بموجز للاجتهادات القضائية الموضوعية والإجرائية للمحكمة وكفالة نشرها في المكتب كله؛ والمساعدة في إنشاء صفحة شبكية جديدة للمكتب لتيسير جمع وتطوير الموارد القانونية التي تغطي باهتمام عام في المكتب برمته؛ والإشراف على اختيار المتدربين الداخليين في المكتب وتعيينهم وتدريبهم وإدارتهم؛ وتنظيم اجتماعات دورية للمستشارين القانونيين لتشجيع تبادل المعلومات ومواصلة تطوير قدرات الموظفين داخل المكتب.

٨ - وخلال فترات انخفاض الأنشطة المتعلقة بقضايا الاستئناف خاصة، كلف موظفو الاستئناف بالمساعدة في مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المهام الأخرى في جميع أقسام المكتب. وتقدم شعبة الاستئناف دعماً كبيراً لأفرقة المحاكمة بتقديم إحاطات بشأن المسائل القانونية المعقدة في المحاكمات وأثناء الطعون العارضة. كما تقدم الدعم بشأن المذكرات القانونية في الموجزات النهائية والمرافعات الختامية. وساعد موظفو الاستئناف أفرقة المحاكمة في المسائل المحدودة زمنياً، مثل الكشف عن المواد. كما يقدمون الدعم للمكتب المباشر للمدعي العام فيما يتعلق بمسائل آلية تصريف الأعمال المتبقية ومسائل فريق الانتقال. وأخيراً،

تقوم شعبة الاستئناف حالياً، على النحو المشار إليه أدناه، باستيعاب العمل الناشئ عن إعادة محاكمة هاراديناي وآخرين ومحاكمة راسيتش بتهمة انتهاك حرمة المحكمة.

٩ - وبالتخطيط وإدارة الموارد على نحو فعال، يتخذ المكتب أيضاً خطوات حثيثة للاحتفاظ بفريق استئناف ذي دراية لحالات الاستئناف في المستقبل، على الرغم من فقدان المعرفة المؤسسية عن المحاكمات المنجزة، عند تخفيض عدد الموظفين في الشعبة الابتدائية. فعند استقدام الموظفين في مجال الاستئناف مثلاً، منحت الأولوية للمرشحين ذوي المهارات اللغوية والمعرفة بجوانب النزاع ذات الصلة لمعالجة حالات الاستئناف المقبلة على نحو فعال.

جيم - أثر تناقص الموظفين

١٠ - إن تزايد معدل مغادرة موظفي مكتب المدعي العام قبل انتهاء النظر في القضايا يجعل من الصعب على هيئة الادعاء الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقضايا. ويتزايد عدد الموظفين الذين يتركون العمل في المكتب للحصول على وظائف مأمونة وأطول أمداً، مما يؤدي إلى ضرورة اضطلاع الموظفين الباقين بأعباء ثقيلة غير معقولة. وأصبح استقدام الموظفين ملء الشواغر أصعب بسبب المدة المحدودة للعقود التي يمكن عرضها. والحالة قاسية جداً بالنسبة لأفرقة المحاكمة الصغيرة. فعلى سبيل المثال، في حالة بيريزيتش، حيث غادر المكتب أحد محامي الادعاء الرئيسيين اللذين كانا يتوليان عرض القضية وأحد الحققين بعد الانتهاء من مرافقة الادعاء العام ولم يتسن الاستعاضة عنهما.

دال - آخر المعلومات عن التقدم المحرز في سير المحاكمات

١ - كاراديتش

١١ - تقدم هيئة الادعاء حالياً العنصر الثالث من مرافعتها الرئيسية، التي تعالج الإبادة الجماعية، والاضطهاد وغير ذلك من الجرائم المرتكبة في بلديات البوسنة والهرسك برمتها. وعلى أساس التقدم الحالي في المحاكمة، تتوقع هيئة الادعاء أنها ستكمل مرافعتها بحلول أواخر ربيع/أوائل صيف عام ٢٠١٢. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، استخدمت هيئة الادعاء ١٢٢ ساعة من أصل ٣٠٠ ساعة التي خصصتها الدائرة الابتدائية لتقديم أدلتها. وما زالت مواجهة كاراديتش لشهود الإثبات واستجوابهم يستغرق أكبر نسبة مئوية من وقت المحاكمة. ففي الفترة بين ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١١ استغرقت قضية كاراديتش نسبة ٦٩,٦ في المائة من وقت المحاكمة. وعلى العكس من ذلك، فقد استخدمت هيئة الادعاء نسبة ٢٣,٧ في المائة واستخدمت الدائرة ٦,٧ في المائة من وقت المحاكمة.

١٢ - وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١١، كان هناك انقطاع في الجدول الزمني للمحاكمة لمدة شهرين يتصل بالكشف عن المواد. وستستأنف المحاكمة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١. وتبذل هيئة الادعاء قصارى جهدها لكفالة الكشف عن المواد في الوقت المناسب والتقليل من حالات التأخر في الجدول الزمني للمحاكمة الناجمة عن شكاوى كاراديتش ذات الصلة بالكشف.

١٣ - ويعكس حجم الوثائق التي تم كشفها في قضية كاراديتش عن عدد من العوامل منها ما يلي: حجم الأدلة التي جمعها المكتب والتي تضم نحو ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ صفحة؛ ودور كاراديتش البارز ومنصبه العالي خلال سنوات النزاع الأربع، مما أدى إلى كميات ضخمة من الوثائق التي قد تكون ذات صلة بتصرفاته وسلوكه؛ واتساع التزامات هيئة الادعاء المتعلقة بالكشف بموجب المادتين ٦٦ و ٦٨ اللتين تقتضيان بكشف المواد المتعلقة بالمسائل الهامشية والمسائل التي لا خلاف عليها؛ وطلب كاراديتش، عملاً بالمادة ٦٦ (باء)، مواد تدخل ضمن أكثر من ١٧٠ من مختلف المواضيع؛ والكثير من ادعاءات كاراديتش لتبرئة ذمته تعد هامشية بالنسبة للمسائل الرئيسية في القضية، ولكنها مع ذلك تقتضي من المكتب إجراء تحريات واستعراضات بغرض الكشف.

١٤ - وقد اتخذت هيئة الادعاء كل الخطوات المتاحة لوضع نظم فعالة للكشف. فقامت مثلاً بما يلي: تيسير إمكانية اطلاع كاراديتش فوراً على المواد، كلما أمكن ذلك، عبر منظومة الكشف الإلكتروني وبكشف المواد له ولفريق دفاعه على أقراص مدمجة؛ وإعادة تخصيص جميع الموارد المتاحة للتركيز على الاستعراضات بغرض الكشف؛ وتوظيف موظفين مؤقتين، في حدود الميزانية القائمة، للعمل خصيصاً على استعراضات الكشف؛ وتيسير استعراضات الكشف المتعلقة بقضية كاراديتش ما أمكن ذلك بإجراء استعراض كامل للمواد وتنظيمها له قبل تسليمها. وبتوجيه من الدائرة الابتدائية، قامت هيئة الادعاء، خروجاً عن الممارسة المتبعة في القضايا السابقة، بتزويد كاراديتش بالمواد المكشوفة ذات الصلة بشهود الادعاء بالنسبة للقضية برمتها، بدلاً من تقديم المواد المكشوفة على نحو متجدد وفقاً للجدول الزمني للشهود. وقامت هيئة الادعاء أيضاً بتنفيذ تدابير لمعالجة المواد وكشفها بسرعة.

١٥ - ولم ينجم أي تأخير عن إدراج مذكرات مالاديتش والمواد ذات الصلة التي قبلت بكاملها كجزء من الأدلة. وقامت هيئة الادعاء بتيسير هذه النتيجة عن طريق إعادة ترتيب قائمة الشهود لتأخير دعوة الشهود الذين يعالجون المواد المتصلة بقضية مالاديتش.

٢ - بريشيتش

١٦ - انتهت المحاكمة في هذه الدعوى وتعكف الدائرة الابتدائية حاليا على إعداد حكمها. ومن المتوقع، وفقا لأحدث جدول زمني للمحاكمات، أن يصدر الحكم في آب/أغسطس ٢٠١١. وقد قدمت الأطراف مذكراتها النهائية للمحاكمة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ وأدلت بمرافعاتها الختامية في الفترة بين ٢٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١١.

٣ - برليتش وآخرون

١٧ - انتهت المحاكمة في هذه الدعوى وتعكف الدائرة الابتدائية حاليا على إعداد حكمها. ومن المتوقع، وفقا للجدول الزمني الحالي للمحاكمات، أن يصدر الحكم في هذه القضية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد قدمت الأطراف مذكراتها النهائية للمحاكمة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأدلت بمرافعاتها الختامية في الفترة بين ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١١.

١٨ - وكما هو مبين بالتفصيل في التقرير الأخير للمدعي العام، فقد سمحت الدائرة الابتدائية للدعاء بأن يعرض ستة مقتطفات قصيرة من دفاتر ملاديتش بالإضافة إلى بيانين خطيين ذوي صلة مقدمين من الشهود. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وافقت الدائرة الابتدائية، جزئيا، على طلبات من الدفاع بعرض كمية صغيرة من المواد المتعلقة بملاديتش ردا على ذلك، لكنها رفضت طلبا مقدما من المتهم، برياليك، للإدلاء بشهادة بشأن تلك المواد. وعموما، فقد سُمح بعرض كمية محدودة من المواد المتعلقة بملاديتش، ولم تتسبب في حدوث أي تأخير للمحاكمة.

٤ - شيشيلي

١٩ - هذه المحاكمة هي حاليا في مرحلة الدفاع. وقد طلب شيشيلي في ٧ آذار/مارس ٢٠١١ إصدار حكم ببراءته عملا بالمادة ٩٨ مكررا. وفي يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١١، رفضت الدائرة الابتدائية، بالأغلبية، الالتماس الذي تقدم به شيشيلي. وأمرت الدائرة الابتدائية شيشيلي بأن يقدم قوائم الشهود والمستندات والمواد ذات الصلة قبل ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٠ - ولم يتم سماع أي أدلة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارات بشأن ١٤ من الطلبات ذات الصلة بالأدلة، والتي ظلت معلقة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأصدرت الدائرة الابتدائية في ٧ آذار/مارس ٢٠١١ قراراتين آخرين بشأن الطلبات ذات الصلة بالأدلة. ولا تزال أربعة من

الطلبات ذات الصلة بالأدلة التي قدمها الادعاء معلقة. ولتسريع الإجراءات، شرع الادعاء في مرحلة المادة ٩٨ مكررا من الدعوى، على الرغم من أنه لم يتم البت في هذه الطلبات بعد.

٢١ - وفي يوم ٧ آذار/مارس ٢٠١١، سمحت الدائرة الابتدائية بثلاثة عشر مقتطفا من دفاتر ملاديتش مع المواد الداعمة لها، وذلك بعد أن تم، في يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، استلام واستعراض تحليل لخط اليد بأمر من الدائرة الابتدائية.

٥ - (جوفيك) ستانيشيتش وسماتوفيتش

٢٢ - أكمل الادعاء مرافعته وستبدأ مرحلة الدفاع في القضية يوم ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. ودعا الادعاء شاهده النهائي في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١ وأنهى مرافعته في القضية في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقدم الادعاء الأدلة الخاصة بـ ٩٧ من الشهود كما عرض ما يقرب من ٣٠٠٠ من المستندات في ٩٠ ساعة من وقت جلسات الاستماع بالمحكمة. ويعادل الوقت الذي استخدم نصف التقديرات الأصلية للوقت المطلوب للادعاء ويقل بنسبة ٣٠ في المائة عن الوقت المخصص من قبل الدائرة الابتدائية.

٢٣ - وبتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠١١، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارا برفض الالتماس المقدم من سماتوفيتش بمقتضى المادة ٩٨ مكررا والذي يسعى به إلى أن يحصل على حكم بالبراءة بعد مرافعة الادعاء. ولم يقدم جوفيك ستانيشيتش التماسا بمقتضى المادة ٩٨ مكررا. كما لم يكشف فريقا الدفاع كليهما عن الشهود والمستندات التي سيتم إبرازها خلال مرحلة الدفاع بالقضية.

٦ - (ميكو) ستانيشيتش وزوبليانين

٢٤ - بدأت مرحلة الدفاع في هذه الدعوى في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. ويقوم ميكو ستانيشيتش بتقديم أدلته، وقد أشار إلى أنه سيدعو تسعة من الشهود ليدلوا بإفادات شفوية، كما سيقدم إفادات اثنين من الشهود بموجب المادة ٩٢ مكررا رابعا. وقد طلب ستانيشيتش ١٠٢ ساعة لاستكمال الاستجواب المباشر لشهوده. وقدم زوبليانين قائمة تضم ٢٥ من الشهود وقدر بأنه سيحتاج لـ ٧٠ ساعة للاستجواب المباشر لشهوده. واستنادا للتقديرات الحالية، يمكن الانتهاء من مرحلة الدفاع بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تقريبا.

٢٥ - وتسير القضية في الوقت الحاضر دون تأخيرات كبيرة. وتشكل ترجمة الوثائق في الوقت المناسب بعض التحديات نظرا لعبء العمل الثقيل على موظفي اللغات المتبقين بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويتمثل أحد العوامل التي قد يكون لها تأثير على سرعة المحاكمة في المستقبل في أن القضاة الثلاثة الذين يشكلون الدائرة الابتدائية مكلفون بقضايا

أخرى. فرييس المحكمة، القاضي هول، والقاضي ديلوفي، مكلفان بإعادة المحاكمة في قضية هاراديناج وآخرين، وأشارا إلى أنه من غير المحتمل أن تواصل الدائرة الابتدائية في قضية ستانيشيتش وزوبليانين الجلوس لمدة خمسة أيام في الأسبوع طيلة مدة المحاكمة. أما القاضي هارهورف فهو مكلف بقضية شيشيلي.

٢٦ - وقد تسبب تقديم بعض المواد من دفاتر ملاديتش في حدوث تأخير طفيف لمدة أسبوع.

٧ - توليمير

٢٧ - يواصل الادعاء عرض مرافعته الرئيسية، ويسبق في مرافعته الجدول الزمني المحدد له. واستنادا إلى التقديرات الراهنة، ينبغي أن تنتهي مرافعة الادعاء بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. وقد استخدم الادعاء حتى الآن ٣٦,٩ في المائة من وقت المحكمة، واستخدم الدفاع ٤٦ في المائة منه، واستغرقت الأسئلة المطروحة من القضاة والمسائل الإجرائية الفترة المتبقية من وقت المحكمة. ويقوم الادعاء بشكل مستمر بإعادة تقييم الأدلة المتبقية ويقلص من عدد الشهود ومن المدة الزمنية التي يستغرقها تقديم أدلتهم كلما كان ذلك ممكنا.

٢٨ - وقد عرض الادعاء العديد من دفاتر ملاديتش. ووافقت الدائرة الابتدائية على الطلب المقدم من توليمير لتوفير الوقت اللازم لاستعراض تلك المواد عن طريق تمديد العطلة الشتوية للمحكمة لمدة ثلاثة أسابيع. ولم يؤد هذا التأجيل القصير إلى أي تأخير في سير المحاكمة.

٢٩ - ويؤدي استخدام توليمير، الذي يدافع عن نفسه أمام المحكمة، لوثائق باللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية إلى مكتب المدعي العام دون تقديم ترجمة لها، إلى ضغط كبير على العدد المنخفض من موظفي اللغات الذين يعملون ضمن فرق مكتب المدعي العام.

٨ - هاراديناي وآخرون (إعادة المحاكمة)

٣٠ - لا تزال هذه القضية في مرحلة ما قبل المحاكمة. وأودع الادعاء مذكرته التمهيدية وقوائم الشهود والمستندات بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولم يتقرر بعد موعد لبدء المحاكمة. ولم يُبت في الطعون المقدمة من المتهمين الثلاثة بشأن نطاق إعادة المحاكمة. كما أن فرق الدفاع لم تقدم بعد المواد السابقة لجلسة المحاكمة.

٣١ - وقد يصبح انخفاض عدد موظفي اللغة الألبانية المتوفرين لدى مكتب المدعي العام مشكلة أثناء سير القضية.

٣٢ - ويواصل الادعاء تزويد محاكمة هاراديناى وآخرين بموظفين من الموارد المتوفرة لدى شعبة الاستئناف، نظراً لأنه لم يصدر الأمر بإعادة المحاكمة إلا بعد أن تم اعتماد الميزانية الحالية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

هاء - معلومات مستكملة عن تقدم دعاوى الاستئناف

٣٣ - لم يصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي حكم من أحكام الاستئناف، بينما صدر حكم واحد من أحكام إعادة النظر. وبتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها بإعادة النظر في قضية شليفانسانين. ونقضت دائرة الاستئناف الحكم بإدانة شليفانسانين بالمساعدة على القتل والتحريض عليه الذي سبق صدوره عن دائرة الاستئناف في الحكم الاستئنافي وأعادت الحكم بالبراءة الذي أصدرته الدائرة الابتدائية أصلاً. ولكن تأثر الحكم بإدانة شليفانسانين بالمساعدة على التعذيب والتحريض عليه، الصادرة عن الدائرة الابتدائية، بشكل غير مباشر، من خلال إعادة النظر في الحكم. فلأجل تصحيح الخطأ في الحكم الذي وقعت فيه الدائرة الابتدائية فيما يتصل بهذه الإدانة، قامت دائرة الاستئناف عند إعادة نظرها في الحكم بزيادة مدة الحكم على شليفانسانين بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

٣٤ - ولم تُعقد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جلسات استماع للاستئناف. وقد تم الاطلاع بالكامل على اثنين من الاستئنافات وهما في انتظار جلسات الاستماع. وقد اكتمل الاطلاع على قضية شاينوفيتش وآخرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتشير التوقعات الحالية بدائرة الاستئناف إلى أن جلسة الاستماع ستعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ على أقرب تقدير. كما اكتمل الاطلاع على قضية ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش في شباط/فبراير ٢٠١٠، ومن المقرر عقد جلسة الاستماع في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاطلاع على قضية بوبوفيتش وآخرين قد اكتمل الآن إلى حد كبير وتوقع دائرة الاستئناف عقد جلسة الاستماع في تموز/يوليه ٢٠١٣ على أقرب تقدير.

٣٥ - وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أحكام ابتدائية في اثنتين من القضايا ولا تزال إجراءات الاستئناف جارية حالياً في هاتين القضيتين. فقد صدر الحكم الابتدائي في قضية دورديفيتش في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، كما صدر الحكم الابتدائي في محاكمة غوتوفينا وآخرين في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. ويقوم الطرفان في قضية دورديفيتش حالياً بمراجعة الحكم لتحديد ما إذا كانوا سيتقدمون بإشعارات للاستئناف أم لا، لأن إشعارات الاستئناف واجبة التقدم بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١. وتم تقديم إشعارات الاستئناف في قضية غوتوفينا وآخرين في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١. ولم يقدم الادعاء استئنافاً ضد الحكم الابتدائي.

واو - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

١ - راشيتش

٣٦ - لا تزال قضية انتهاك حرمة المحكمة هذه في مرحلة ما قبل المحاكمة. وقدم الادعاء مذكرته التمهيدية بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠١١، ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لاستعراض الحالة بالنسبة لهذه القضية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١. وفي محاولة لتسريع المحاكمة، اقترح الادعاء أكثر من ٨٠ من الوقائع بغرض الاتفاق بشأنها بين الادعاء والدفاع، ويقوم الادعاء بحوار تعاوني مع الدفاع لتحديد القضايا التي ليست محل نزاع بين الطرفين.

٣٧ - ويواصل الادعاء توفير الموظفين لقضية انتهاك حرمة المحكمة غير المدرجة في الميزانية هذه باستخدام موارد من شعبة الاستئناف.

٢ - شيشيلي

٣٨ - تواصل الإجراءات المتعددة للمحاكمة بتهمة انتهاك حرمة المحكمة الناشئة عن قضية شيشيلي توليد عمل إضافي كبير لمكتب المدعي العام. وقد بدأت محاكمة ثانية بتهمة انتهاك حرمة المحكمة ضد شيشيلي لنشره معلومات سرية، منتهكا بذلك أمراً صادراً من المحكمة. كما أن مدع صديق للمحكمة يقوم أيضاً بالتحقيق في ادعاءات شيشيلي باحتقاره من جانب موظفي مكتب المدعي العام. ورغم أن مسائل الاحتقار هذه هي من مسؤولية أصدقاء المحكمة المعينين، إلا أن الادعاء خصص موارد كبيرة لتحليل الأدلة التي يطلبها أصدقاء المحكمة، وجمع وتوفير الوثائق، وإعداد الردود على طلبات أصدقاء المحكمة.

٣٩ - ويظل ضمان امتثال شيشيلي لأوامر تتعلق بسلوكه الذي ينتهك حرمة المحكمة مشكلة رئيسية تواجه المحكمة. ولم يقم شيشيلي بإزالة مواد محمية من موقعه على شبكة الإنترنت منتهكاً بذلك أوامر المحكمة. ويتطلب عدم امتثال شيشيلي لأوامر المحكمة مراقبة مستمرة لضمان حماية الشهود، وهو يشكل استنزافاً للموارد المحكمة، وفي نهاية المطاف، يمثل تحدياً للأداء الفعال للمحكمة.

زاي - أوامر الاطلاع

٤٠ - يتطلب إصدار الدوائر أوامر بالسماح للمتهم في قضية ما بالاطلاع على المواد السرية التي تتضمنها قضايا متصلة بقضيته (أوامر الاطلاع) تخصيص قدر كبير من الموارد بصفة منتظمة على نطاق مكتب المدعي العام. فالمكتب مطالب باستعراض جميع المواد السرية في محاضر المحاكمة لتحديد المواد التي ينبغي تقديمها أو حجبتها. وعادة ما يكون من الضروري طلب موافقة مقدم هذه المواد أو الأشخاص المعنيين الآخرين. وإذا كان الاطلاع مقصوراً

على فئات معينة من المواد السرية، يتعين على المكتب أن يستعرض محاضر المحاكمات الضخمة لتحديد المواد المصنفة ضمن تلك الفئات. وابتداء من ١٦ أيار/مايو، كان هناك أيضا ما يزيد على ٢٠ أمرا يسمح بالاطلاع المستمر على المواد السرية المتعلقة بمحاكمات جارية. وتطلب هذه الأوامر إلى مكتب المدعي العام استعراض سجلات المحاكمات على نحو متواصل حسب تقدم سير القضايا وإشعار قلم المحكمة بالمواد التي يلزم تقديمها إلى المتهم المأذون له بالاطلاع أو حجبها عنه.

ثالثا - التعاون

ألف - تعاون دول يوغوسلافيا السابقة

٤١ - لا يزال تعاون دول يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة مهما للغاية، لا سيما في ما يتعلق بما يلي: تحديد مكان الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهما ونقلهما إلى مقر المحكمة؛ والوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود؛ وحماية الشهود.

٤٢ - وسعيا إلى تعزيز التعاون وتقييمه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام إجراء حوار مباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك - بما في ذلك أعضاء هيئات الادعاء العام الوطنية - وعقد لقاءات معها.

١ - تعاون صربيا

٤٣ - يحتاج مكتب المدعي العام إلى تعاون صربيا في مجالين رئيسيين. أولهما هو تنفيذ صربيا لالتزامها بالقبض على الهاربين راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. فلا يزال إلقاء القبض عليهما أهم أولوية لدى المكتب. وثانيهما هو حاجة المكتب إلى دعم صربيا في المحاكمات ودعوى الاستئناف الجارية، وكذلك القضايا المحالة.

(أ) إلقاء القبض على الهاربين

٤٤ - تتحمل السلطات الصربية مسؤولية تحديد مكان الهاربين راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش وإلقاء القبض عليهما. فاعتقالهما هو التزام صربيا الأبرز والأهم. وحتى الآن، لم تكن جهود صربيا لاعتقال الهاربين كافية.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت السلطات الصربية تقوم بانتظام بإعلام مكتب المدعي العام بجهودها لإلقاء القبض على الهاربين، بما في ذلك خطوات التحقيق المتخذة والمسارات المتبعة. وحافظ المكتب على علاقات مهنية مع المسؤولين الحكوميين على

أرفع المستويات، وكذلك مع أولئك الذين يقودون الدوائر التنفيذية. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، سافر المدعي العام مرتين إلى بلغراد للالتقاء بالسلطات الصربية.

٤٦ - وخلال زيارته الأخيرة لبلغراد، أُحيط المدعي العام علما بالإصلاحات الجارية في مكتب التحقيقات في جرائم الحرب التابع للشرطة، بما في ذلك الزيادة في أعداد الموظفين وإعطاء الشرطة دورا أكثر نشاطا في عمليات البحث. وأعلم المدعي العام أيضا بالقرارات التي اتخذتها إدارة جرائم الحرب التابعة للمحكمة العليا لبلغراد يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، بقبول اعترافات ستة أشخاص بجرمتهم بمساعدة زوبليانين عندما كان هاربا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٤٧ - وفي التقرير عن استراتيجية الإنجاز الذي أعده المدعي العام في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تم تشجيع صربيا بقوة على اعتماد نهج أكثر حزما في ما يتعلق بإلقاء القبض على الهاربين. وتمت التوصية بإجراء استعراض متعمق للاستراتيجية، كما تم تحديد سبل تحسين النهج التنفيذي للسلطات الصربية وتحليلها ومنهجياتها. وفي التقرير عن استراتيجية الإنجاز الذي أعده المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ونظرا لعدم تحقيق نتائج ملموسة، حث مكتب المدعي العام السلطات الصربية على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة. وطلب إليها أن تعجل باستكشاف خيوط جديدة وتقصي جميع الطرق للبحث عن الهاربين. وبصفة عامة، طلب إليها أن تعتمد نهجا أكثر استباقا.

٤٨ - وتواصل صربيا القيام بأنشطة تنفيذية بقيادة مجلس الأمن القومي. لكن لم يتم تحقيق نتائج ملموسة ولم تتم الاستجابة سوى جزئيا للانتقادات والتوصيات التي أعرب عنها المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وعلى وجه الخصوص، لا تزال السلطات تركز على عدد محدود من المعلومات ولم تنفذ الاتفاق القاضي بتوسيع نطاق التحقيقات. ولم يتم كذلك احترام عدد من الآجال والأهداف التنفيذية المتفق عليها مع مكتب المدعي العام في شباط/فبراير ٢٠١١.

٤٩ - والاستراتيجية الصربية الحالية من أجل إلقاء القبض على الهاربين تفشل فشلا ذريعا. ولهذا يتعين على صربيا أن تقوم بإعادة تقييم حاسم لكل الخطوات المتخذة حتى الآن، وكذلك إعادة تقييم استراتيجيتها وأساليب عملها، وأن تعالج كل جوانب القصور في التنفيذ على نحو عاجل. وثمة حاجة ملحة لاعتماد نهج جديد أكثر حزما بكثير من أجل توسيع نطاق التحقيقات واستخدام كل الأدوات والإمكانات والوسائل المتاحة بكفاءة.

٥٠ - وطيلة هذه المدة المشمولة بالتقرير، ما فتئ مكتب المدعي العام يطلب إلى حكومة صربيا بالحاح أن تقوم بدراسة الدور الذي تضطلع به شبكات الأشخاص التي تساعد

المماريين على الإفلات من العدالة. وباستثناء المثال المذكور أعلاه المتعلق بالشبكة التي تدعم زوبليانين، فإن الإجراءات المتخذة ضد الأشخاص المتهمين بمساعدة المماريين لم تعط نتائج كافية. وثمة حاجة لبذل جهود متواصلة من أجل التصدي لهذه القضية على نحو شامل، ويتعين على السلطات الصربية أن تُظهر تصميمًا أكبر على استهداف الشبكات واستنكار عملها علنا.

٥١ - ويحث مكتب المدعي العام السلطات الصربية مرة أخرى على زيادة الجهود الرامية إلى إلقاء القبض على المماريين. فبدون تحسن ملحوظ في مستوى التعاون، لن يتم إلقاء القبض عليهما. ويتعين على حكومة صربيا أن تترجم التزامها الصريح بإلقاء القبض على المماريين إلى إجراءات ملموسة ونتائج مرئية.

(ب) دعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية

٥٢ - في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت السلطات الصربية على مستوى التعاون الذي أبدته في فترة التقرير السابق في ما يتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وكان مجلس صربيا الوطني للتعاون مع المحكمة عاملا رئيسيا في الوصول إلى هذه النتيجة، وهو يواصل العمل من أجل تحسين التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية التي تعالج طلبات مكتب المدعي العام. وكانت ردود صربيا على طلبات المكتب الاطلاع على الوثائق والمحفوظات مناسبة من حيث التوقيت وكافية. إذ لا توجد حاليا طلبات لم يتم الرد عليها.

٥٣ - واستجابة لجهود مكتب المدعي العام الدؤوبة، لم يعترض المجلس الوطني للتعاون على إعادة تصنيف وثائق المجلس الأعلى للدفاع في قضية بيريزيتش كوثائق علنية. ونتيجة لذلك، وفي آذار/مارس ٢٠١١، أخبر المدعي العام الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية بيريزيتش أن وثائق المجلس الأعلى للدفاع يمكن أن تصبح متاحة للعموم. ويرحب مكتب المدعي العام بهذا التطور الهام.

٥٤ - وواصلت السلطات الصربية تيسير مثول الشهود أمام المحكمة، بوسائل منها تبليغ أوامر الحضور. واستجابت السلطات الصربية أيضا على نحو ملائم لطلبات تيسير حماية الشهود، بقيام مكتب المدعي العام المكلف بجرائم الحرب بتقديم المساعدة الأساسية في هذه المسائل.

٥٥ - ويشجع مكتب المدعي العام السلطات الصربية على مواصلة الاستجابة بفعالية لطلباته بشأن تقديم المساعدة، وهو ما سيكون حاسما من أجل الإنجاز الناجح للمحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية لدى المحكمة.

٢ - تعاون كرواتيا

٥٦ - تواصل كرواتيا عموماً الاستجابة بصورة كافية وفي الوقت المناسب لطلبات مكتب المدعي العام المتعلقة بتقديم المساعدة وتتيح إمكانية الوصول إلى الشهود والأدلة حسب المطلوب.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من أجل تحديد مكان أو مآل الوثائق العسكرية المفقودة المتعلقة بعملية العاصفة المطلوبة في قضية غوتوفينا وآخرين بمواصلة تحقيقها الإداري. فمنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت فرقة العمل ثلاثة تقارير (مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ٤ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ على التوالي) وتقريراً مستقلاً في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ يلخص جميع أنشطتها واستنتاجاتها حتى ذلك الوقت. ولا يزال هناك عدد من مواطن عدم الاتساق والتساؤلات المطروحة في ما يتعلق باستنتاجات فرقة العمل، كما هو مذكور في التقرير الأخير للمدعي العام بشأن استراتيجية الإنجاز، دون حل. ولم يتم بعد تحديد مآل الوثائق المفقودة.

٥٨ - وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في قضية غوتوفينا وآخرين. وخلال زيارة المدعي العام لكرواتيا في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، قامت السلطات الكرواتية بإبلاغه بأن فرقة العمل ستواصل تحقيقها الإداري في مسألة الوثائق المفقودة التي طلبها مكتب المدعي العام أصلاً، وكذلك الوثائق الأخرى المطلوبة في المحاكمات الوطنية.

٣ - تعاون البوسنة والهرسك

٥٩ - يتركز التعاون مع البوسنة والهرسك في المقام الأول على ثلاثة مجالات. إذ يطلب مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك تقديم المساعدة في المحاكمات ودعوى الاستئناف الجارية؛ والمساعدة في إلقاء القبض على الهاربين والأشخاص المنتمين إلى الشبكات التي تدعمهم؛ والتعاون في ما يتعلق بالقضايا المحالة.

(أ) دعم المحاكمات ودعوى الاستئناف الجارية

٦٠ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على صعيد الدولة أو الكيان، على نحو سريع وكاف للطلبات المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وواصلت السلطات أيضاً تقديم المساعدة بتيسير مثول الشهود أمام المحكمة.

٦١ - وتعاملت السلطات على نحو مرض مع عدد من الطلبات العاجلة لمكتب المدعي العام. وساعدت السلطات أيضا في مسائل حماية الشهود. ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للمساعدة المتواصلة التي تقدمها السلطات في ما يخص هذه المسائل.

(ب) شبكات الهاربين

٦٢ - يواصل مكتب المدعي العام تشجيع سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في البوسنة والهرسك على اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يساعدون الهاربين على الفرار من العدالة أو يعرقلون تنفيذ المحكمة لولايتها على نحو فعال.

(ج) القضايا المحالة وملفات التحقيقات

٦٣ - يدعم مكتب المدعي العام عمل المدعي العام للدولة والإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب في النظر في القضايا وملفات التحقيقات التي تحيلها إليهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتم إنجاز العمل الخاص بجميع القضايا المحالة عملا بالقاعدة ١١ مكررا.

٦٤ - ومع اقتراب انتهاء عمل المحكمة الدولية، سيواصل مكتب المدعي العام تقديم المساعدة للمحاكمات الوطنية، بما في ذلك القضايا والملفات التي تحيلها المحكمة. وبسبب صعوبات هيكلية داخلية، لا تزال المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب تواجه تحديات. فلا يزال يتعين النظر في عدد كبير من القضايا المتراكمة، كما أن التقدم العام بطيء ولم يتم بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب تنفيذا كاملا. ويشجع مكتب المدعي العام البوسنة والهرسك على التصدي لهذه المشاكل، ويدعو لتعاون أكبر بين المحاكم على صعيدي الدولة والكيان، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

٤ - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية

٦٥ - لا يزال التعاون في المسائل القضائية بين دول يوغوسلافيا السابقة أمرا بالغ الأهمية في تنفيذ ولاية المحكمة.

٦٦ - ولا تزال المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات في تنسيق أنشطتها. فقد أظهرت التطورات الأخيرة أن عدم معالجة موضوع التعاون القضائي معالجة كافية يهدد سيادة القانون اللازمة لضمان تحقيق الاستقرار والمصالحة في المنطقة.

٦٧ - وأدت الاتفاقات الثنائية للتعاون القضائي المبرمة مؤخرا بين المدعين العامين في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا إلى تحسين تبادل المعلومات والأدلة أثناء التحقيقات الخاصة

بجرائم الحرب. ويرحب مكتب المدعي العام بتلك المبادرات الرامية إلى معالجة أوجه القصور السابقة. بيد أن الحواجز القانونية التي تعيق تسليم المشتبه بهم ونقل الأدلة عبر حدود الدول لا تزال تعرقل التنفيذ الفعلي لتلك المبادرات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المدعون العامون من مختلف الدول تحقيقات موازية في جرائم الحرب. وتهدد تلك الممارسة نجاح التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب، وتؤدي إلى تفاقم مشكلة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من أن المدعين العامين الإقليميين يعربون عن التزامهم بمعالجة مشكلة التحقيق الموازية، فإنه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة على المستويين السياسي والتنفيذي.

باء - تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٦٨ - يعتمد مكتب المدعي العام على دول من خارج يوغوسلافيا السابقة، وعلى المنظمات الدولية، لتوفير الوثائق والمعلومات والشهود للمحاكمات ودعاوى الاستئناف. كما يعتمد نجاح إنجاز عمل المحكمة على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. ولا تزال حماية الشهود، أو نقلهم، عند الضرورة، من المسائل الحاسمة ولا تزال هذه المسألة تعتمد على التعاون المقدم من الدول.

٦٩ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم المقدم من الدول، وكذلك من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات العاملة في يوغوسلافيا السابقة. ولا بد من هذا الدعم فيما تنجز المحكمة عملها.

رابعا - التحول إلى الملاحقة القضائية الداخلية

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تقديم الدعم للدعاوى الوطنية بتسهيل الاطلاع على مواد التحقيق والأدلة المستمدة من محاضر قضايا المحكمة وقاعدة بيانات مكتب المدعي العام في لاهاي.

٧١ - وتم تعزيز علاقات العمل مع مكاتب المدعي العام للدولة في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا. ويشكل استمرار حضور مدعين عامين لشؤون الاتصال في مكتب المدعي العام في لاهاي جزءاً أساسياً في تعزيز العلاقات الطيبة مع مكاتب المدعين العامين في المنطقة. ويشترك المدعون العامون المعنيون بالاتصال في مشروع تدريب المدعين العامين الوطنيين والمحامين الشباب المنتمين إلى يوغوسلافيا السابقة، المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة. ويشترك ثلاثة مدعين عامين في ذلك

المشروع: أحدهم من مكتب المدعي العام للدولة في البوسنة والهرسك، والثاني من مكتب الحمائي العام للدولة في كرواتيا، والثالث من مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا.

ألف - القضايا التي تنطبق عليها المادة ١١ مكررا

٧٢ - أُنجز البتّ في جميع القضايا المحالة من المحكمة إلى البوسنة والهرسك، وكرواتيا، عملا بالمادة ١١ مكررا. وتم، في الاستئناف المقدم في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تأكيد الحكم الصادر في آخر قضية من تلك القضايا - وهي القضية المرفوعة على ميلوراد ترييتش الذي أُدين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاما.

٧٣ - وما زالت قضية كوفاتشيفيتش المحالة إلى صربيا معلقة نظرا لاعتلال صحة المتهم. ولا يُعرف متى ستسمح حالة المتهم بمثوله أمام المحكمة (أو هل ستسمح له بذلك). وطلب مكتب المدعي العام أن تقوم السلطات الصربية بمراقبة الوضع وتقديم تقارير منتظمة إلى المكتب بما يستجد من تطورات على حالة القضية. وتتخذ إجراءات مدنية مستمرة لتحديد وجوب حبس كوفاتشيفيتش من عدمه نظرا لحالته الصحية.

٧٤ - وعلى النحو الوارد في التقارير السابقة، يشكل عدم إعادة اعتقال رادوفان ستانكوفيتش مصدر قلق مستمر. فقد فرّ ستانكوفيتش، وهو أحد المحالين بموجب المادة ١١ مكررا، من السجن في فوتشا حيث كان يُمضي عقوبة السجن التي حكمت بها محكمة البوسنة والهرسك. ولا يزال ستانكوفيتش طليقا بعد مضي نحو أربع سنوات على فراره، وهو موجود على الأرجح في البوسنة والهرسك أو في صربيا. وتحمل كل من صربيا، والبوسنة والهرسك، المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقبض عليه. وعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك أنشأت فرقة عمل، لم يكن لتلك الفرقة أي فعالية. ويحث مكتب المدعي العام البوسنة والهرسك على تكثيف الجهود للقبض على ستانكوفيتش واتخاذ جميع التدابير اللازمة بحق من ساعدوه على الفرار. وكذلك لم تتخذ صربيا، على الرغم من الطلبات العديدة، أي خطوات للمساعدة في تحديد مكان ستانكوفيتش والقبض عليه. ويحث مكتب المدعي العام صربيا على معالجة ذلك الوضع.

باء - الكشف عن المواد المتعلقة بالجرائم التي لم تلاحق قضائيا ضمن قضايا المحكمة

٧٥ - في بعض الأحيان، لم توجه تم في القضايا المتعلقة بالجرائم التي تم توثيقها في قضايا المحكمة. وكان ذلك، في بعض الأحيان، نتيجة لعدم تمكن النيابة من تعديل لوائح الاتهام لتشمل تلك الاتهامات. وفي قضايا أخرى، لم تلاحق النيابة الجرائم قضائيا، ولكن الأدلة على ارتكاب تلك الجرائم قامت أثناء المحاكمة. ويقوم مكتب المدعي العام باتخاذ الخطوات

اللازمة لإحالة تلك المعلومات إلى السلطات الوطنية المختصة من أجل متابعتها. ففي إحدى القضايا، أسفرت إحالة المعلومات إلى السلطات الوطنية عن الشروع في التحقيق فيها، ويقوم مكتب المدعي العام بتقديم معلومات للمتابعة ردا على طلبات المساعدة.

جيم - طلبات السلطات القضائية الوطنية للحصول على المساعدة

٧٦ - في المدة الواقعة ما بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، تلقى مكتب المدعي العام ما مجموعه ١٢٣ طلبا جديدا من الدول تطلب فيها الحصول على المساعدة. وقد قدمت السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ٨٦ منها، وقدم الـ ٣٧ طلبا الباقية مكاتب المدعي العام وأجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى. وجاءت غالبية الطلبات الواردة من دول يوغوسلافيا السابقة من البوسنة والهرسك (٥٥ طلبا)، وورد ١٧ طلبا من كرواتيا، و ١٤ من صربيا.

٧٧ - وفي الفترة نفسها، ردّ مكتب المدعي العام على ما مجموعه ٩٣ طلبا من طلبات المساعدة. ويتصل تسعة وستون ردا من تلك الردود بطلبات مقدّمة من السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وقد أرسلت غالبية الردود إلى البوسنة والهرسك (٤٦ ردا)، وأرسل ١١ ردا إلى كرواتيا و ١٢ إلى صربيا. وكان عدد من تلك الطلبات ضخّم الحجم، فكُشفت الملفات من صفحات المواد ردا على ذلك. وترتبط بعض الطلبات ارتباطا وثيقا بقضايا المحكمة، وقد قاد المدعون العامون المعنيون بالاتصال العاملون في مكتب المدعي العام دورا رئيسيا في تجهيز الطلبات. وأرسل أربعة وعشرون ردا إلى السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى.

دال - الإجراءات الواجب اتباعها بموجب المادة ٧٥ (زاي) والمادة ٧٥ (حاء)

٧٨ - يقوم مكتب المدعي العام بتسهيل إحالة المواد المتعلقة بالمحكمة إلى الدعاوى المحلية وفقا لأحكام المادة ٧٥ (زاي) والمادة ٧٥ (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. وتبجيز المادة ٧٥ (زاي) للادعاء طلب تغيير تدابير الحماية المتعلقة بالمواد في قضايا المحكمة ليتسنى إحالة المواد المعنية إلى السلطات الإقليمية. وتبجيز المادة ٧٥ (حاء) لأطراف الدعوى المرفوعة في المحاكمات الوطنية التقدم مباشرة بطلب لتغيير تدابير الحماية المتعلقة بالمواد في قضايا المحكمة التي تطلب تلك الأطراف الاطلاع عليها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ردت النيابة العامة على خمسة طلبات مقدمة بموجب المادة ٧٥ (حاء) من السلطات القضائية في دول يوغوسلافيا السابقة، وقدمت ستة طلبات عملا بالمادة ٧٥ (زاي).

هاء - جهود بناء القدرات والتعاون بين الدول على الصعيد الإقليمي

٧٩ - يتوقف نجاح المحاكمات المحلية للمسؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع في يوغوسلافيا السابقة على وجود نظم وطنية للعدالة الجنائية لها القدرة على معالجة تلك القضايا المعقدة معالجة فعالة. ويعمل مكتب المدعي العام على تعزيز قدرة النظم الوطنية على معالجة تلك القضايا بإقامة شراكات فعلية مع المدعين العامين والمحاكم في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل موظفو دوائر المحكمة وقلمها بالتعاون مع مكتب المدعي العام في مبادرات للتدريب.

٨٠ - ويشكل عنصر المدعين العامين المعنيين بالاتصال في مشروع الاتحاد الأوروبي/المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حجر الزاوية لجهود مكتب المدعي العام في مجال بناء القدرات. ويعمل المدعون الثلاثة المعنيون بالاتصال، بالتعاون الوثيق مع موظفي الفريق الانتقالي التابع لمكتب المدعي العام، ببحث واستعراض المواد غير السرية من أجل التحقيقات والقضايا المحلية المتعلقة بجرائم الحرب. ويتعلم المدعون العامون المعنيون بالاتصال منهجيات البحث نفسها التي يستخدمها المحللون الجنائيون في المكتب. ويتشاورون بكل جد مع خبراء المكتب وغيرهم من الموظفين بشأن القضايا ذات الصلة والمسائل العامة. وهم يؤدون، علاوة على ذلك، دورا هاما فيمثلون نقطة اتصال داخل مكتب المدعي العام للمدعين العامين لجرائم الحرب في جميع أنحاء المنطقة. وهم يساعدون، في الوقت نفسه، في تجهيز المكتب لطلبات الحصول على المساعدة في القضايا الراهنة.

٨١ - وإلى جانب المدعين العامين المعنيين بالاتصال، يقوم مشروع الاتحاد الأوروبي/المحكمة الجنائية الدولية بالاستثمار في تعليم وتدريب المحامين الشباب المنتمين إلى يوغوسلافيا السابقة والمهتمين خاصة بقضايا جرائم الحرب. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، عمل تسعة من المحامين الشباب من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود كمتدربين، فقدموا مساعدة للمكتب بالعمل في مسائل قانونية تتعلق بالأدلة. وهم يقدمون المساعدة في إعداد الاستجابات الرئيسية ومواجهة الشهود، وصياغة الالتماسات والملاحظات، وإجراء البحوث القانونية، وإعداد المذكرات والمحاضر والمراسلات واستعراض الأدلة وإعدادها للمحاكمة. ويُدعى أولئك المتدربون أيضا لحضور محاضرات وعروض تتناول مواضيع تتصل بعمل مكتب المدعي العام والمحكمة بوجه عام. وتسهم تلك المبادرة إسهاما مباشرا في تعزيز القدرات المستقبلية لبلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بفعالية مع قضايا جرائم الحرب المعقدة.

٨٢ - ويقدم مكتب المدعي العام الدعم للبرامج التدريبية للمدعين العامين المحليين في يوغوسلافيا السابقة، ويقوم بتيسير إشراك موظفيه في تلك البرامج حتى يتسنى لهم تبادل خبراتهم. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ممثلو المكتب في أربعة مؤتمرات إقليمية تركز على تبادل المعلومات وتطوير الخبرات وأفضل الممارسات. وتشجّع الوكالات المتعددة المشاركة في دعم البرامج التدريبية الإقليمية على تنسيق برامجها وتلافي الازدواج.

خامسا - تقليص عدد الوظائف والتحضير للآلية الدولية لتصريف الأعمال

ألف - تقليص عدد الوظائف

٨٣ - يواصل مكتب المدعي العام تقليص عدد الوظائف تبعا لإنجاز المحاكمات. ولدى الانتهاء من المحاكمات، تُلغى الوظائف القائمة لفريق المحاكمة المناظر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قلص المكتب عدد الوظائف بإلغاء ١٥ وظيفة من الفئة الفنية و ١٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وتحديدًا، أُلغى المكتب وظيفتين من الفئة الفنية في الفريق الانتقالي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ١٣ وظيفة من الفئة الفنية تتصل بمحاكمة بيريسيتش في ١ أيار/مايو ٢٠١١. وأُلغى المكتب أيضا ست وظائف من فئة الخدمات العامة تتصل بمحاكمة بيريسيتش في ١ أيار/مايو. وتتألف وظائف الخدمات العامة المتبقية بعد تقليص عددها من وظيفة واحدة في وحدة دعم المعلومات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ووظيفة كاتب لرسم الخرائط في ١ آذار/مارس ٢٠١١، وأربع وظائف لموظفين بوحدة الأدلة (اثنان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واثنان في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١)، وأربع وظائف بوحدة الوثائق والفيديو (اثنان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واثنان في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١). وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيلغي المكتب ٢٦ وظيفة أخرى (١٨ وظيفة من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة).

٨٤ - ويدرك مكتب المدعي العام أن عملية تقليص عدد الوظائف ينبغي إجراؤها بنزاهة وشفافية وإخطار الموظفين بإنهاء العقد قبل نهاية الخدمة بأطول مهلة ممكنة. ويدعم المكتب المبادرات المطروحة في إطار المحكمة ومنظومة الأمم المتحدة لمساعدة موظفي المحكمة في إيجاد خيارات للتوظيف في المستقبل.

باء - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٨٥ - عقب صدور قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ما برح المكتب يدعم الجهود الرامية إلى التحضير لبدء للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي ستولى أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومكتب المدعي العام ممثل في اللجنة التوجيهية لآلية تصريف الأعمال المتبقية لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، وهو يشارك مشاركة فعالة مع موظفي قلم المحكمة في إعداد ميزانيتي الآلية والمحكمة لفترة السنتين المقبلة. وقام المكتب أيضا بتحليل المهام المتوقعة لمكتب المدعي العام في فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية لمحكمة يوغوسلافيا السابقة وتحديد إمكانيات تقاسم الموارد والاضطلاع بدورين: بين ذلك المكتب في آلية تصريف الأعمال، وبين المحكمة. ويجري المكتب حوارا مستمرا مع المكاتب المناظرة له في مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان انتهاج نهج يتسم بالتنسيق والاتساق والفعالية في المسائل المتعلقة بآلية تصريف الأعمال المتبقية.

سادسا - خاتمة

٨٦ - في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أدت جهود المكتب في مجال ترشيد إجراءاته، مع ما رافق ذلك من التزام حميد من موظفي المكتب، إلى تيسير إنجاز التزامات المكتب في المحاكمات تيسيرا كبيرا. ويواصل المكتب باطراد تحويل تركيز الاهتمام والموارد إلى مرحلة الاستئناف في المحاكمات لضمان أن يتمكن من التعامل بفعالية مع العدد الكبير المنتظر من القضايا المعروضة على الاستئناف. وفي الوقت نفسه، يقوم المكتب بتقليص عدد موظفيه لدى إنجاز المحاكمات على النحو المقرر.

٨٧ - وفي هذه المراحل النهائية من عمل مكتب المدعي العام، تظل الشراكات مع مكاتب المدعين العامين المناظرة له في منطقة يوغوسلافيا السابقة ذات أهمية حاسمة. ويواصل المكتب اتخاذ جميع الخطوات المتاحة لكي يقدم الدعم والتشجيع للسلطات القضائية المحلية في عملها من أجل ترسيخ مبدأ المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع. أما المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة لتدريب المدعين العامين والمحامين الشباب الوطنيين المنتمين إلى يوغوسلافيا السابقة، الذي ييسر حضور المدعين المعنيين بالاتصال والمتدربين المنتمين إلى المنطقة، فيمثل عنصرا رئيسيا من عناصر جهود المكتب في هذا الإطار.

٨٨ - ولا يزال القبض على الهاربين الباقين من المحكمة (وهما راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش) الشغل الشاغل لمكتب المدعي العام. إذ إن عدم قيام صربيا باعتقال دينك الرجلين يقوّض مصداقيتها وقوة التزامها المعلن بالتعاون الكامل مع المحكمة. بل يهدد أيضا بتشويه صورة الإنجاز الناجح لولاية المحكمة، ويشكل عائقا في سبيل وفاء المجتمع الدولي بالتزامه بإحقيق العدالة الدولية. ولا بد لصربيا من التحرك العاجل من أجل ضمان تقديم الهاربين للمحاكمة دون مزيد من الإبطاء.

الضميمة ١

1. Persons Convicted or Acquitted Between 15 November 2010 and 15 May 2011 (4)			
Name	Former Title	Initial Appearance	Judgement
Vlastimir Đorđević	Assistant Minister of the Serbian Ministry of Internal Affairs (MUP), Chief of the Public Security Department of the MUP	19-Jun-07	Sentenced to 27 years of imprisonment
Ante Gotovina	Commander, Split Military District, Croatian Army	12-Dec-05	Sentenced to 24 years of imprisonment
Ivan Čermak	Assistant Minister of Defence, Commander of Military Police, Croatia	12-Mar-04	Acquitted of all charges
Mladen Markač	Special Police Commander, Croatia	12-Mar-04	Sentenced to 18 years of imprisonment

2. Persons Convicted or Acquitted of Contempt
Between 15 November 2010 and 15 May 2011 (0)

Name	Former Title	Initial Appearance	Judgement
No convictions or acquittals			

الضحية ٢

1. Persons on Trial Between 15 November 2010 and 15 May 2011 (14)				
Case	Name	Former Title	Initial Appearance	Start of trial
1.	Jadranko Prlić	President, Croatian Community of Herceg-Bosna	6-Apr-04	“Herceg-Bosna” trial commenced on 26 April 2006
	Bruno Stojić	Head of Department of Defence, Croatian Republic of Herceg-Bosna		
	Slobodan Praljak	Assistant Minister of Defence, Croatian Republic of Herceg-Bosna		
	Milivoj Petković	Deputy Overall Commander, Croatian Defence Council		
	Valentin Ćorić	Chief of Military Police Administration, Croatian Defence Council		
	Berislav Pušić	Military Police Commanding Officer, Croatian Defence Council		
2.	Vojislav Šešelj	President, Serbian Radical Party	26-Feb-03	Trial commenced on 7 November 2007
3.	Momčilo Perišić	Chief of the General Staff, VJ	9-Mar-05	Trial commenced on 2 October 2008
4.	Mičo Stanišić	Minister, Internal Affairs, Republika Srpska	17-Mar-05	Trial commenced on 14 September 2009
	Stojan Župljanin	Head or Commander of the Serb Operated Regional Security Services Centre, Banja Luka	21-Jun-08	
5.	Jovica Stanišić	Head, State Security Services, Republic of Serbia	12-Jun-03	Trial commenced on 9 June 2009
	Franko Simatović	Commander, Special Operations Unit, State Security Services, Republic of Serbia	2-Jun-03	
6.	Radovan Karadžić	President, Republika Srpska	31-Jul-08	Trial commenced on 26 October 2009
7.	Zdravko Tolimir	Assistant Commander for Intelligence and Security, Main Staff, Bosnian Serb Army	4 June 2007	Trial commenced on 26 February 2010

2. Persons Accused and Awaiting Trial Between 15 November 2010 and 15 May 2011 (3)				
Case	Name	Former title	Initial appearance	Start of trial
1.	Ramush Haradinaj	Commander of the Kosovo Liberation Army in the Dukagjin area	14 March 2005	TBD
	Idriz Balaj	Commander of the Kosovo Liberation Army Black Eagles Special Unit		
	Lahi Brahimaj	Deputy Commander of the Kosovo Liberation Army Dukagjin Operative Staff		

الضميمة ٣

1. Arrivals Between 15 November 2010 and 15 May 2011 (0)			
Name	Former Title	Initial appearance	Start of trial
No new arrivals			

2. Remaining Fugitives Between 15 November 2010 and 15 May 2011 (2)			
Name	Former title	Place of crime	Date of indictment
Ratko Mladić	Commander, Main Staff, Bosnian Serb Army	BiH	25 July 1995
Goran Hadžić	President, Serbian Autonomous District, Slavonia Baranja and Western Srem	Croatia	4 June 2004

APPEALS COMPLETED FROM 15 NOVEMBER 2010 ²			
(with date of Filing and Decision)			
INTERLOCUTORY		FROM JUDGEMENT	
International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia 1. Haradinaj IT-04-84bis-AR65.1 2. Haradinaj IT-04-84bis-AR65.2 3. Gotovina et al. IT-06-90-AR73.5 4. Šešelj IT-03-67-R33B International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Nizeyimana ICTR-00-55C-AR73.2 2. Karemera ICTR-98-44-AR73.19 3. Ngirabatware ICTR-99-54-AR15(B)	09/12/10-16/12/10 13/12/10-21/12/10 28/04/10-14/02/11 19/11/10-08/04/11 10/12/10-08/03/11 07/10/10-21/03/11 04/04/11-18/04/11	International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Renzaho ICTR-97-31-A 2. Muvunyi ICTR-00-55A-A	02/10/09-01/04/11 15/03/10-01/04/11
		OTHER	
		International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia 1. Borovčanin IT-05-88-AR65.12 International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Nsengimana ICTR-01-69-A 2. Karemera and Ngirumpatse ICTR-98-44-AR75 3. Kalimanzira ICTR-05-88-AR75	14/10/10-01/03/11 02/02/10-16/12/10 13/01/11-26/01/11 19/04/11-26/04/11
		REFERRAL	
		REVIEW	
		International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia 1. Šljivančanin IT-95-13/1-R.1	28/01/10-08/12/10

² Total number of Appeals Completed from 15 November 2010 = 15

Interlocutory Appeals = 7

Appeals from Judgement = 2

Other = 4

Referral = 0

Review = 2

Contempt = 0

		International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Karera ICTR-01-74-R	22/07/10-28/02/11
		CONTEMPT	
		International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia	

APPEALS PENDING AS OF 15 MAY 2011 ³			
(with date of filing)			
INTERLOCUTORY		FROM JUDGEMENT	
International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia 1. Haradinaj et al. IT-04-84bis-AR73.1 2. Haradinaj et al. IT-04-84bis-AR73.2 3. Stanišić & Župljanin IT-08-91-AR65.1 4. Prlić et al. IT-04-74-AR65.25 5. Stanišić & Simatović IT-03-69-AR65.7 6. Prlić et al. IT-04-74-AR65.24 International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Nzabonimana ICTR-98-44D-AR77 2. Uwinkindi ICTR-01-75-AR72(C)	28/02/11 10/02/11 19/11/10 27/04/11 28/04/11 01/05/11 01/02/11 25/02/11	International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia 1. Šainović et al. IT-05-87-A 2. Lukić & Lukić IT-98-32/1-A 3. Popović et al. IT-05-88-A 4. Đorđević IT-05-87/S-A International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Bagosora / Nsengiyumva ICTR-98-41-A 2. Ntabakuze ICTR-98-41A-A 3. Setako ICTR-04-81-A 4. Munyakazi ICTR-97-36A-A 5. Ntawukulilyayo ICTR-05-82-A 6. Kanyarukiga ICTR-02-78-A 7. Hategekimana ICTR-00-55B-A	09/03/09 21/07/09 18/06/10 04/03/11 11/03/09 11/03/09 29/03/10 03/08/10 06/09/10 09/12/10 16/03/11
		OTHER APPEALS	
		REFERRAL	
		REVIEW	
		International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Kamuhanda ICTR-99-54A-R	

³ Total number of Appeals pending as of 15 May 2011 = 25

Interlocutory Appeals = 8

Appeals from Judgement = 11

Other = 0

Referral = 0

Review = 3

Contempt = 3

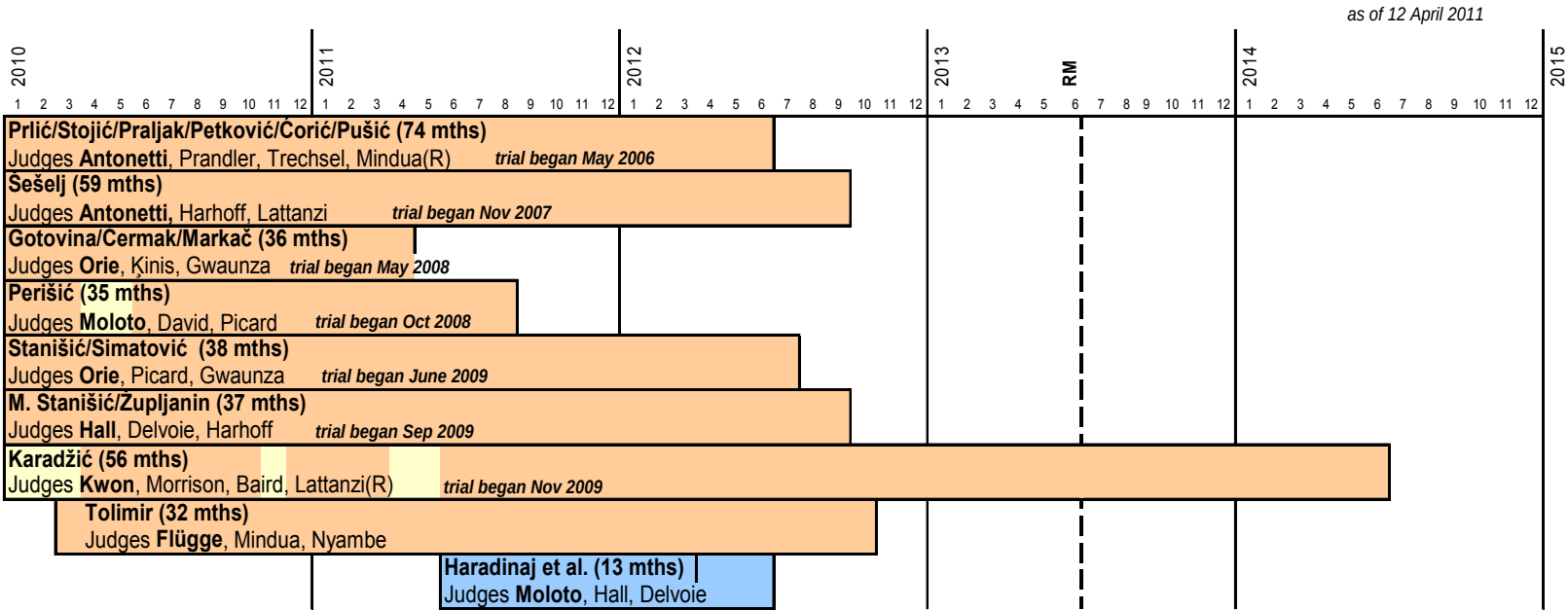
		2. Niyitegeka ICTR-96-14-R 3. Ndindabahizi ICTR-01-71-R	21/05/10 24/11/10 31/01/11
		CONTEMPT	
		International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia 1. Hartmann IT-02-54-R77.5-A 2. Haxhiu IT-04-84-R77.5-A	24/09/09 31/12/10
		International Criminal Tribunal for Rwanda 1. Nshogoza ICTR-07-91-AR77	10/12/10

Decisions and Orders Rendered from 15 November 2010 (with date of disposition)	
International Criminal Tribunal for Rwanda	International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia
1. 18/11 – <i>Renzaho</i> 2. 25/11 – <i>Niyitegeka</i> 3. 10/12 – <i>Renzaho</i> 4. 13/12 – <i>Renzaho</i> 5. 13/12 – <i>Nizeyimana</i> 6. 13/12 – <i>Kanyarukiga</i> 7. 15/12 – <i>Nshogoza</i> 8. 16/12 – <i>Renzaho</i> 9. 12/01 – <i>Hategekimana</i> 10. 13/01 – <i>Renzaho</i> 11. 14/01 – <i>Ntawukuliyayo</i> 12. 14/01 – <i>Kanyarukiga</i> 13. 18/01 – <i>Bagosora et al.</i> 14. 20/01 – <i>Kanyarukiga</i> 15. 20/01 – <i>Hategekimana</i> 16. 20/01 – <i>Hategekimana</i> 17. 21/01 – <i>Muvunyi</i> 18. 27/01 – <i>Bagosora et al.</i> 19. 27/01 – <i>Bagosora et al.</i> 20. 28/01 – <i>Muvunyi</i> 21. 01/02 – <i>Ndindabahizi</i> 22. 03/02 – <i>Renzaho</i> 23. 04/02 – <i>Ngirabatware</i> 24. 07/02 – <i>Renzaho</i> 25. 07/02 – <i>Bagosora et al.</i> 26. 08/02 – <i>Ntawukuliyayo</i> 27. 10/02 – <i>Bagosora et al.</i> 28. 11/02 – <i>Bagosora et al.</i> 29. 14/02 – <i>Muvunyi</i> 30. 24/02 – <i>Kanyarukiga</i> 31. 28/02 – <i>Hategekimana</i> 32. 01/03 – <i>Hategekimana</i> 33. 01/03 – <i>Nzabonimana</i> 34. 07/03 – <i>Ntawukuliyayo</i> 35. 07/03 – <i>Bagosora & Nsengiyumva</i> 36. 09/03 – <i>Munyakazi</i> 37. 14/03 – <i>Renzaho</i> 38. 15/03 – <i>Setako</i> 39. 15/03 – <i>Bagosora & Nsengiyumva</i> 40. 16/03 – <i>Setako</i> 41. 21/03 – <i>Nzabonimana</i> 42. 21/03 – <i>Bagosora & Nsengiyumva</i> 43. 23/03 – <i>Setako</i> 44. 23/03 – <i>Setako</i> 45. 24/03 – <i>Muvunyi</i> 46. 24/03 – <i>Bagosora & Nsengiyumva</i> 47. 24/03 – <i>Bagosora & Nsengiyumva</i> 48. 25/03 – <i>Setako</i> 49. 29/03 – <i>Ndindabahizi</i>	62. 18/11 – <i>Šainović et al. – Conf.</i> 63. 30/11 – <i>Šainović et al.</i> 64. 03/12 – <i>Lukić and Lukić</i> 65. 16/12 – <i>Conf. and ex parte</i> 66. 21/12 – <i>Popović et al. – Conf.</i> 67. 12/01 – <i>Popović et al.</i> 68. 17/01 – <i>Popović et al.</i> 69. 18/01 – <i>Popović et al.</i> 70. 18/01 – <i>Conf. and ex parte</i> 71. 20/01 – <i>Popović et al. – Conf.</i> 72. 31/01 – <i>Popović et al.</i> 73. 02/02 – <i>Popović et al.</i> 74. 04/02 – <i>Popović et al.</i> 75. 10/02 – <i>Šainović et al.</i> 76. 15/02 – <i>Popović et al.</i> 77. 22/02 – <i>Popović et al. – Conf.</i> 78. 01/03 – <i>Lukić and Lukić</i> 79. 04/03 – <i>Haradinaj et al.</i> 80. 07/03 – <i>Popović et al. – Conf.</i> 81. 08/03 – <i>Đorđević</i> 82. 14/03 – <i>Đorđević</i> 83. 16/03 – <i>Đorđević</i> 84. 16/03 – <i>Haradinaj et al.</i> 85. 22/03 – <i>Šainović et al.</i> 86. 22/03 – <i>Lukić and Lukić. – Conf.</i> 87. 23/03 – <i>Šainović et al.. – Conf.</i> 88. 05/04 – <i>Šainović et al.</i> 89. 20/04 – <i>Conf. and ex parte</i> 90. 21/04 – <i>Šainović et al.</i> 91. 27/04 – <i>Conf. and ex parte</i>

50.	29/03 – <i>Bagosora & Nsengiyumva</i>	
51.	31/03 – <i>Muvunyi</i>	
52.	06/04 – <i>Uwinkindi</i>	
53.	06/04 – <i>Kanyarukiga</i>	
54.	08/04 – <i>Hategekimana</i>	
55.	11/04 – <i>Bagosora et al.</i>	
56.	12/04 – <i>Ntabakuze</i>	
57.	13/04 – <i>Hategekimana</i>	
58.	15/04 – <i>Kamuhanda</i>	
59.	15/04 – <i>Ndindabahizi</i>	
60.	15/04 – <i>Ntawukuliyo</i>	
61.	21/04 – <i>Ntabakuze</i>	

Total number of decisions and orders rendered = 91

International Tribunal for the Former Yugoslavia trial schedule



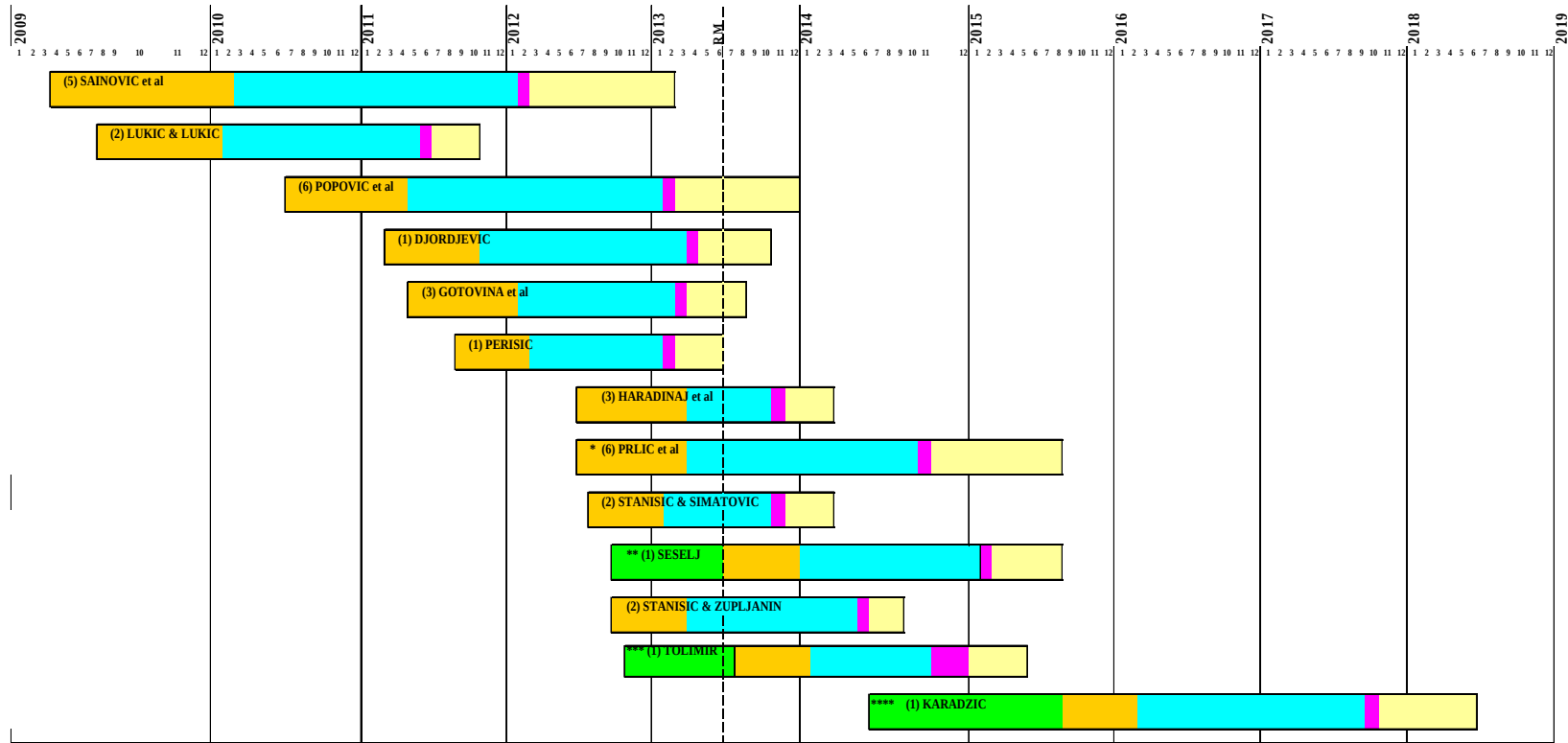
Contempt proceedings (indictment or order in lieu of indictment filed):

1. IT-04-84-R77.1 Shefqet Kabashi (at large), indictment issued 5 June 2007 Judges Orić, Moloto, Delvoie
2. IT-03-67-R77.3 Vojislav Sešelj, order in lieu of indictment issued on 3 February 2010 Judges Kwon, Parker, Hall
3. IT-98-32/1-R77.2 Jelena Rašić, indictment confirmed 26 August 2010 Judges Morrison, Hall, Delvoie

Fugitives: to be tried upon arrival
Mladić
Hadžić

Key:	ongoing
	adjournment
	pre-trial
	fugitive
	re-trial

International Tribunal for the Former Yugoslavia appeal schedule



Briefing	(including time for filing Notice of Appeal)
Preparatory Document	
Hearing	
Judgement Drafting	
Translation	

Extension due to TC Judgement translation (only for the self represented accused and French benches)

* On the assumption that a solution is found to address the translation issues in this case, no extra time has been added for translation from French to English.

** Seselj: TC Judgement translation into BCS and English, 9 months (CLSS estimated number of UN standard pages 1000)

*** Tolimir: TC Judgement translation into BCS, 9 months (CLSS estimated number of UN standard pages 1000)

**** Karadzic: TC Judgement translation into BCS, 14 months (CLSS estimated number of UN standard pages 2000)

International Criminal Tribunal for Rwanda appeal schedule

sICTR Appeals Schedule: 08/04/2011

